

المكتبة اللغوية

مِنْهَج أبي البركات الأنباري

في إعراب القرآن
في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن

تأليف

الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

E-mail: alsakafa_alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٥/١٤٦٢٠	رقم الإيداع
977-341-235-0	الترقيم الدولي I.S.B.N.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي وفق وأعان ، والشكر له على توالي برّه والإحسان ، والصلاة والسلام على خير خلقه وأكرم رسله محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هـداه ، وبعد :

فموضوع هذا البحث : منهج أبي البركات الأنباري النحوي في إعراب القرآن في كتابه: البيان في غريب إعراب القرآن . وقد دفعني لاختيار هذا الكتاب من بين كتب أبي البركات - وهي كثيرة - عدّة عوامل ، منها أنّ هذا الكتاب يعدّ الصورة الأخيرة التي أودع فيها الرجل خبرته النحوية والتصريفية ، ومنها أنّه يُعدّ أيضاً سجلاً للكتب والرسائل التي صنّفها، وذلك حين أحال الإفاضة في مسائله عليها ، ومنها أنّه يُعدّ تطبيقاً عملياً لمجمل آرائه النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن .

وقد سرّت فيه بتوفيق من الله - عزّ وجلّ - فجعلته في سبعة مباحث هي في رأيي كافية لرسم صورة واضحة المعالم لمنهج الرجل في معالجة قضايا النحوية والتصريفية في هذا الكتاب ؛ المبحث الأول : أبو البركات وكتابه البيان ، والمبحث الثاني : موقفه من الخلاف النحويّ ، والمبحث الثالث : موقفه من نظرية العامل ، والمبحث الرابع : موقفه من السماع ، والمبحث الخامس : موقفه من القراءات ، والمبحث السادس : موقفه من القياس ، والمبحث السابع : موقفه من العلة والتعليل . وختمتُ البحث بمحدث موجز عن مذهبه في النحو والتصريف ، يليه ملحق بالحواشي والتعليقات ، بقّدهُ تبتُّ بأهم المصادر والمراجع التي رجعتُ إليها في هذا العمل .

هذا ، وأرجو أن يكون ما قدّمته في بحثي هذا قد حقّق بعض ما قصدتُ إليه ، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لما فيه خير ديننا ولغتنا التي هي لغة القرآن الكريم إنّه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

أبنة النور: أبو البركات محمد بن أبي السعد البجلي:

أبو البركات محمد بن أبي السعد البجلي:

هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان، الأنباري، البغدادي النحوي؛ إمام من الأئمة المشار إليهم في علم النحو؛ كان ورعاً زاهداً عابداً تقياً عفيفاً ثقةً صدوقاً فقيهاً مناظراً غزير العلم تاركاً للدنيا وما فيها. وُلِدَ في شهر ربيع الآخر (١) وقيل: ربيع الأول (٢) عام ٥١٣ هـ = ١١١٩ م بالأنبار (٣) وهي مدينة عراقية على الفرات في غربي بغداد بينهما عشرة فراسخ، وكانت الفرس تسميها فبروز سابور (٤) ثم رحل إلى بغداد فأقام بها منذ صباه إلى أن مات ليلة الجمعة التاسع (٥) من شهر شعبان عام ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م، ودفن بباب أبرز بترية الشيخ أبي إسحاق الشيرازي (٦).

وقد تفقه على مذهب الإمام الشافعي على الشيخ سعيد بن الرزاز (٧)، وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي، وصحب ابن الشجري وأخذ عنه وانتفع بصحبته وتبحر في علم الأدب، واشتغل عليه خلقٌ كثيرون وصاروا علماء (٨). وانقطع في آخر أيامه في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة، وتوفي بعد حياة علمية حافلة بالعديد من المصنفات؛ حيث ترك مصنفات عديدة ومفيدة بلغ عددها ثلاثين ومائة في اللغة والأصول والزهد، وأكثرها في فنون العربية (٩).

أبناؤُه هو أم ابن أنباري؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤرخين يختلفون في نسبة أبي البركات؛ فمنهم من يدعوه الأنباري؛ بنسبه إلى الأنبار — مسقط رأسه — مباشرة، ومنهم من يدعوه ابن الأنباري؛ بنسبه إليه إلى الأنبار. وامتدَّ الخلاف إلى يومنا هذا؛ فترى من المحدثين والمعاصرين من يختار هذه النسبة، ومنهم من يختار تلك. وأرى أن النسبة في الحالتين صحيحة؛ فهو أنباري؛ لأنه ولد في الأنبار (١٠) فنسب إليها، وهو أيضاً ابن أنباري؛ لأن أباه كان يمتنع بهذه النسبة أيضاً، وإن كنت أرجح النسبة الأولى؛ لأنه حين يقال الأنباري ينصرف الدهسن إلى أبي البركات، لا إلى أبيه (١١).

ب - كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن:

كتاب خالص في إعراب القرآن

الكرم يبيِّن فيه مؤلفه الوجوه الإعرابية المحتملة في إعراب كثير من الآيات؛ حيث نراه يتبع الكلمات

التي هي بحاجة إلى إعمال الفكر والذهن ، فيذكر الوجوه الجائزة فيها ويوجهها ويذكر خلاف النحويين فيها مؤيداً رأي كل فريق بأدلته وحمجه ، مرجحاً ما يراه راجحاً ، وساكفياً بذكر مثال واحد للتوضيح ، وهو قوله — وهو يعرب الآية الكريمة : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (١٢) — : ((اختلف النحويون في (إِيَّاكَ) ؛ فذهب المحققون إلى أنه ضمير منصوب منفصل ، وأن العامل فيه (نَعْبُدُ) والكاف للخطاب ولا موضع لها من الإعراب ، ولا يعمل فيه إلا ما بعده لا ما قبله ، إلا أن تأتي بحرف الاستثناء ؛ نحو : ما نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاكَ ؛ فَإِنْ قَدَّمْتَ الفعل عليه من غير استثناء صار الضمير المنفصل ضميراً متصلاً ؛ فقلت : نَعْبُدُكَ . فأما قول الشاعر :

إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

.....

فلا يُقاس عليه ؛ لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر ، لا في اختيار الكلام . وذهب آخرون إلى أنه ضمير مضاف إلى ما بعده ، ولا يُعَلَّمُ ضمير أُضِيفَ غيره . وذهب آخرون إلى أنه اسم مبهم ولا يُعَلَّمُ اسم مبهم غيره . وذهب آخرون إلى أنه اسم مُظَهَّر مضاف إلى ما بعده ، ويحكون عن العُرب : ، ، إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشواب ، ، بالجر . وذهب آخرون إلى أن (إِيَّا) عماد ، والضمير ما بعده من الكاف وغيرها ، وهي في موضع نصب . وذهب آخرون إلى أن (إِيَّاكَ) بكماله الضمير . والذي أختاره الأول . وقد بيَّنا ذلك في كتابنا الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف ((١٣) .

وتكمن أهمية كتاب البيان في أنه الصورة الأخيرة التي أودع فيها أبو البركات خبرته النحوية والتصرفية ، وأنه يُعَدُّ سيجلاً للكعب والرسائل التي صنفها حين أحال الإفاضة في مسائله عليها ، وقد أثبت منها أربعة عشر مؤلفاً أحال عليها . وأنه يُعَدُّ كذلك تطبيقاً عملياً لجمل آراء الرجل النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن (١٤) .

أما عن منهج المؤلف فيه فيمكن إجمالاً في النقاط التالية:

— قدّم الرجل لكتابه بمقدمة موجزة ، جاء فيها : ((... وبعد : فقد لخصتُ في هذا المختصر غريب إعراب القرآن على غاية من البيان ؛ توخيًا للفهم ، والله — تعالى — ينفع به ، إنه هو البرّ الرحيم) (١٥) .

— تناول الرجل سور القرآن الكريم على ترتيبها المعهود في المصحف ؛ فبدأ بالفاتحة وانتهى بالناس ، محافظاً على ترتيب آياتها ، متقياً من كلماتها ما هو بحاجة إلى إعمال الفكر ، كما ذكرنا في مقدمة هذا البحث . وقد لوحظ أنّ الرجل لم يحافظ على التسمية المتداولة لكثير من سور القرآن الكريم ؛ حيث نراه يسمي عدداً منها بما تبدأ به من كلمات ؛

فسورة الشورى عنده : ، حم عسق ، ، (١٦) ، وسورة القمر : ، اقتربت ، ، (١٧) ، وسورة القلم : ، ن ، ، (١٨) ، وسورة التكوير : ، كُوِّرَتْ ، ، (١٩) ، وسورة الانشقاق : ، انشَقَّتْ ، ، (٢٠) ، وسورة الانفطار : ، انفطرت ، ، (٢١) ، وسورة الأعلى : ، سُبْحٌ ، ، (٢٢) ، وسورة البينة : ، لم يكن ، ، (٢٣) ، وسورة الماعون : ، أرأيت ، ، (٢٤) ، وسورة النصر : ، الفتح ، ، (٢٥) ، وسورة المسد : ، تَبَّتْ ، ، (٢٦) ، وسورة الإخلاص : ، قل هو الله أحد ، ، (٢٧) .

وربما يسمي السورة بكلمة منها ليست في أولها مثل سورة العلق التي أطلق عليها سورة القلم (٢٨) . وربما تجده يُغَيَّر في التسمية ؛ فسورة الإسراء أطلق عليها ، ، بني إسرائيل ، ، (٢٩) وسورة غافر أطلق عليها ، ، المؤمن ، ، (٣٠) ، وسورة فصلت عنده ، ، السجدة ، ، (٣١) .

— يعمد الرجل إلى الإيجاز والاختصار ، وبخاصة في القضايا التي سبق أن عرضها وناقشها في مؤلف سابق ؛ يدلُّك على ذلك قوله — وهو بوجه قوله تعالى : (حَتَّى يَظْهَرْنَ) (٣٢) — :
 ((وقرئ بتشديد الطاء وتخفيفها ؛ فمن قرأ بالتشديد أراد : حَتَّى يَفْتَسِلْنَ . وأصله : يَظْهَرْنَ ، فاجتمع التاء والطاء — والتاء مهموسةٌ ، والطاء مطبقةٌ بجه — ففكروا اجتماعهما فأسكوا التاء وأبدلوا منها طاءً لقرب مخرجها ، وأدغموا الطاء في الطاء . ومن قرأ : (يَظْهَرْنَ) — بالتخفيف — أراد : يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ . وعلى هاتين القراءتين يبني الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة في جواز وطء الحائض إذا انقطع دمها إثر الحيض قبل الغسل ؛ فأجازه أبو حنيفة وأباه الشافعي . وقد بيَّنا ذلك مستوفى في كتابنا الموسوم بالتنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة — رحمة الله عليهما)) (٣٣) .

ويقول في موضع آخر : ((ما يُتلى : في موضع رفع لأنه معطوف على اسم الله — تعالى — ولا يجوز أن يكون معطوفاً على المضمر في (فيهن) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المحرور ، وأجازه الكوفيون وقد بيَّنا فساده في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، ، (٣٤) .

— يغلب على الكتاب العناية بالناحية النحوية والتصريفية الخالصة ، ومع ذلك فقد استعان بالتفسير — في بعض الأحيان — ليوضح المعنى وَبَيَّنَّتْ صحَّة الإعراب الذي يسايره وفساد

الإعراب الذي لا يساير المعنى الصحيح ؛ وهاك مثلاً يوضح ذلك ؛ يقول في (قِتَال) في قول الحق — تبارك وتعالى — (قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) (٣٥) : ((قِتَالٌ: مرفوع لأنه مبتدأ . وإنما جاز أن يكون مبتدأ وإن كان نكرة لأنه وصفه بقوله : ، ، فيه ، ، فتخصَّص ؛ والنكرة إذا تخصَّصت جاز أن تكون مبتدأ . وكبير: خبر المبتدأ . وقال : (قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) ولم يقل: القتال ؛ لأن النكرة إذا كُرِّرَتْ عُرِفَتْ؛ ألا ترى أن إنساناً إذا قال : ، ، لفلان عليّ مائة درهم ، لفلان عليّ مائة درهم ، ،

لزمه مائة درهم ؛ لأن المائة الثانية هي الأولى . وإذا قال : ، فلان عليّ مائة درهم ؛ لسه عليّ مائة درهم ، لزمه مائتان ؛ لأن المائة الثانية غير الأولى ؛ لأنهم سألوه عن قتالٍ وقع في ذلك الوقت بعينه ؛ لأنه — **سَلِّطِ اللَّهُ عَلَيْهِمُ السَّلَاطِينَ** — بَعَثَ سَرِيَّةً لِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ ، وأظّل شهر رجب فبعثوا إليه — **يَحْيَىٰ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ** ؛ يسألونه عن ذلك القتال الذي بعثهم فيه ، فأجابهم في الآية بأن كل قتالٍ يقع في هذا الشهر كبير ، لا ذلك القتال بعينه ، حتى يلزمه التعريف بالألف واللام (((٣٦) .

— يعنى أبو البركات بدعم مذهبه النحويّ بالقرآن نفسه ؛ حيث نراه حين يقترّر قاعدة أو مذهبًا بقويّ ذلك بالاحتجاج بالشاهد — آية أو قراءة لها — مما يدلّ على أهمية الشاهد القرآني وأنه يحتلّ أعلى مراتب السماع عنده ؛ ففي توجيه الآية الكريمة : (**تَحْتَمُّ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**) (٣٧) نراه يعلل بثلاثة أوجه ، ثالثها : الاكتفاء باللفظ المفرد لما أضيف إلى الجمع ، ثم يقول : ((وضَعَّفَ سببوه هذا الوجه وزعم أن هذا إنما يجيء كثيراً في الشعر . وليس كذلك ؛ بحجبه كثيراً في كتاب الله — تعالى — ؛ قال الله تعالى — : (**لَا يَزِيدُ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ**) (٣٨) وقال تعالى : (**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ**) (٣٩) وقال تعالى : (**لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ**) (٤٠) ، (٤١) .

— يكثر الرجل من ذكر القواعد النحوية الأصولية العامة ويكثرها للمراجعة والتذكير ، ومن تلك القواعد ما يلي :

- حذف الحرف الأضعف أقوى من حذف الحرف الأقوى (٤٢) .
- حذف الحرف الزائد أولى من حذف الأصلي (٤٣) .
- حذف ما م يجيء لمعنى — ولو كان أصلياً — أولى من حذف ما جاء لمعنى (٤٤) .
- إضافة العدد القليل — وهو من الثلاثة إلى العشرة — إلى جمع القلة أولى من إضافته إلى جمع الكثرة ؛ لما في إضافته إلى جمع الكثرة من التنافي (٤٥) .
- لا يجوز العطف على الضمير المنخفض دون إعادة الخافض (٤٦) .
- لا يجوز الجمع بين خبرين في خبر واحد (٤٧) .
- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (٤٨) .
- لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي (٤٩) .
- إذا وجب إدغام أحد الحرفين في الآخر كان إدغام الأنقص صوتاً في الأزيد صوتاً أولى (٥٠) .
- الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها (٥١) .

- حذف ما فيه زيادة معنى أولى من حذف ما فيه معنى واحد (٥٢) .
- إبدال الحرف الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى (٥٣) .
- إذا بطل عمل الأصل فإبطال عمل الفرع من باب أولى (٥٤) .
- يهتمُّ الرجل بالخلاف النحويّ ويوليه عناية عظيمة ، وليس هذا بغريب من صاحب أشهر (٥٥) كتاب صنّف في علم العربية يشتمل على عدد من مشاهير للمسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ؛ أعني كتاب الإنصاف ، ذلك الكتاب الذي بلغت مسأله الخلافية / ١٢١ / مسألة .
- وسنفرده هذه السمة المنهجية مبحثاً مستقلاً إن شاء الله تعالى .
- استشهد الرجل بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم ، ولم ينسب من شواهد الشعرية إلى أصحابها إلا قليلاً منها . ولهذا السمة حديث آخر في موضعه من هذا البحث إن شاء الله .
- يتبع القراءات الأخرى في الآية الكريمة التي يعربها فيذكرها مفصلة ثم يعود فيوجه كل قراءة منها التوجيه النحوي المناسب ، ويرجح منها ما يرجح ، ويضعف منها ما يضعف ، ويحكم بالشدوذ على ما شدّ ؛ ومع هذا لا يُردُّ قراءة ؛ لأنّ القراءات كلّها من القرآن ، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالفضل . والقراءة - عنده - سنة متبعة وإن خرجت على القياس . وسنفرده لموقفه من القراءات مبحثاً خاصاً في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى .
- اعتراضات أبي البركات على النحويين غير قليلة ؛ فنراه يعترض على الكوفيّين (٥٦) وأبي الحسن الأحمش (٥٧) والكسائي (٥٨) وأبي عثمان المازنسي (٥٩) وأبي جعفر النحاس (٦٠) وآخرين .
- مراعاته المعنى واضحة جليّة في هذا الكتاب ؛ فهو يفضل إعراباً على آخر تبعاً للمعنى ؛ يقول - وهو يوجه قوله تعالى - : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (٦١) : ((يومًا منصوب ؛ لأنه مفعول : اتَّقوا . لا على الظرف ؛ لأنه كان يوجب تكليفهم يوم القيامة ، وليس المعنى : واتَّقوا عذاب يوم ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ كقوله تعالى : (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأُزْفَةِ) (٦٢) ؛ أي : عذاب يوم الأُزفة ؛ أي : القيامة (٦٣) .
- ونراه يرجّح قراءة على أخرى تبعاً للمعنى حين يقول - وهو يوجه إعراباً قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (٦٣) - : ((كل : يقرأ بالرفع والنصب ؛ فالرفع على الابتداء لأنه من مواضع الابتداء . وخلقناه : خبره . والنصب هاهنا هو القسرة المشهورة التي عليها الجماعة . وإنما ذهبوا إلى النصب بتقدير : خلقنا ؛ لأنّ الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت : (إِنَّا كُلَّ

شيءٍ خلقناه يَقْدِرُ) — بالنصب — على تقدير: خلقنا كلُّ شيءٍ يَقْدِرُ، كان مُتَمَخِّصًا للعموم، ولا يجوز أن يكون «،خَلَقْنَا»، صفة «،شيء»، لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا يكون تفسيراً لما يعمل فيما قبلها. وإذا لم يكن «،خَلَقْنَا»، صفة لـ «،شيء»، لم يبق إلا أنه تفسير للنائب لـ «،كل»، وذلك يدلُّ على العموم واشتمال الخلق على جميع الأشياء. وإذا قلت: «إنا كلُّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقدر — بالرفع — جاز أن يظنَّ أنَّ «،خَلَقْنَا»، صفة لـ «،شيء»، و«،يَقْدِرُ»، يتعلَّق بتقدير «،كائن»، لا بـ «،خَلَقْنَا»، فلا يكون مُتَمَخِّصًا للعموم؛ لأنه يصير المعنى: «إنا كلُّ شيءٍ مخلوق يَقْدِرُ». فيحتمل أن يكون هاهنا ما ليس بمخلوق من الأشياء، بخلاف النصب؛ فإنَّه لا يحتمل إلا العموم. فلهذه الفائدة من العموم اختارت الجماعة النصب على الرفع»، (٦٤).

أسلوب أبي البركات في الكتاب :

أبرز ما يميِّز هذا الكتاب — وكتب الأنباري — كلها — جودة الأسلوب ونصاعته ووضوح المعنى وجودة التنسيق والترتيب وحسن العرض؛ فهو يعرض قضاياها ومسائله وتعليقاته بأسلوب سهل عذب لا يملِّه القارئ، يدعمه بالحجَّة والمنطق والبرهان، هالك دليلاً على ذلك وهو قوله: «كَيْفَ اسْمٌ . وفي الدلالة على اسميتها وجهان؛ أحدهما: ما حكى عن العرب أنهم قالوا: «،عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَحْمَرِينَ»، فأدخلوا عليها حرف الجرِّ، فدلَّ على أنها اسم . والثاني — وهو أوجه الوجهين — وهو أن نقول: لا تخلو «،كَيْفَ»، إمَّا أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً؛ بطل أن يقال حرف؛ لأنها تفيد مع كلمة واحدة، والحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وإنما وقعت به الفائدة في النداء، نحو: يا زيد، مع كلمة واحدة باعتبار الجملة المقدَّرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة . وبطل أيضاً أن تكون فعلاً؛ لأنها لا تخلو إمَّا أن تكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً؛ بطل أن تكون فعلاً ماضياً؛ لأن الماضي لا يخلو إمَّا أن يكون على «،فَعَلَ»، كـ «،ضَرَبَ»، و«،ذَهَبَ»، أو على «،فَعُلَ»، كـ «،شَرُفَ»، و«،ظُرِفَ»، أو على «،فَعِلَ»، كـ «،سَمِعَ»، و«،عَلِمَ»، و«،كَيْفَ»: على وزن «،فَعُلَ»، . وبطل أن تكون فعلاً مضارعاً؛ لأن الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع. و«كَيْفَ» ليس في أولها إحدى الزوائد الأربع. وبطل أن يكون أمراً؛ لأن معناها الاستفهام، والاستفهام غير الأمر . وإذا بطل أن تكون حرفاً أو فعلاً تعيَّن أن تكون اسماً وفي «،كَيْفَ»، كلامٌ يطول وقد أفردنا فيه كتاباً، وموضعها هاهنا نصب على الحال بـ «،تكفرون»، (٦٥).

وتلك سمة أسلوبية بارزة واضحة غاية الوضوح في هذا الكتاب، والدلائل عليها كثيرة جداً فيه ولكننا نكتفي بما قدمناه خشية الإطالة؛ فالقليل يغني عن الكثير.

المبحث الثاني : موقف أبي البركات من الخلاف النحوي :

اهتمّ صاحبنا بالخلاف النحوي وأولاه جلّ عنايته - كما ذكرنا - وخير دليل على ذلك كتابه الإنصاف الذي يعدّ بحقّ - من أهم المؤلفات التي عنيت بالخلاف النحوي بين المدرستين وأشهرها وأفضلها عرضاً ومعالجة ومناقشة .

ولم يكن الإنصاف الكتاب الوحيد الذي عالج فيه أبو البركات مسائل الخلاف ، ولكننا نجد مصنفاته الأخرى ، كأسرار العرية والبيان وغيرهما تعجّ بالمسائل الخلافية ، وأكثرها من مسائل الإنصاف ، وهذا يؤيد ما قاله أحد الباحثين المعاصرين (٦٦) بعد أن ذكر مسائل الإنصاف التي تضمّنتها مصنفاته الأخرى : ((تلك هي المسائل الخلافية التي تضمّنها كتاب الإنصاف ، ولكن ابن الأنباري لم يقصر همه في حياته على هذه المسائل فقط ؛ فقد كان شغفاً بالخلاف منحذباً إليه ، لا يني بفكر فيه ويطلب النظر في قضاياها ، ولذلك كثر في مؤلفاته الأخرى ذكر مسائل الإنصاف والإحالة إليها ؛ فما يذكر مسألة إلا ويورد رأي البصريين والكوفيين إجمالاً)) .

ولقد كان لاهتمامه بالخلاف النحوي أثرٌ ظاهر في كتابه موضوع الدراسة ، مع أنه في ذكر مسائله الخلافية فيه يعتمد إلى الإيجاز وعدم التطويل ، فراه يلخص المسألة الخلافية في عبارة مركزة ثم يجيل التطويل والإسهاب على كتابه المتخصّص في الخلاف - أعني الإنصاف - ويأخذ مثلاً على ذلك ؛ يقول في مسألة اشتقاق الاسم : ((اختلفوا في اشتقاق الاسم ؛ فذهب البصريون إلى أنه مشتقّ من السمو - وهو العلو - وذهب الكوفيون إلى أنه مشتقّ من الوسم - وهو العلامة - والصحيح ما ذهب إليه البصريون . وقد يتساء مستوف في كتابنا الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف وغيره من كتبنا)) (٦٧) .

فمنهج أبي البركات في البيان يختلف عنه في الإنصاف ؛ فهو في الإنصاف يفيض ويستقصي ، يوازن ويتأمل ، يسرد الأدلة والحجج ، يبيّن فساد الرأي المخالف لمذهبه بعد أن يرجح الرأي الذي يراه صواباً - وهو رأي البصريين - ولكنه في البيان يمرّ مروراً عابراً ويعرّج على المسألة تعريفاً ؛ فلا يذكرها إلا عرضاً عند الإعراب ، أو عند شرح قضية ما ، وفي الغالب لا يتخذ لنفسه موقفاً فيها وكأنه كان يرى في الإحالة عليها ما يغنيه عن الإعادة والتكرار وبخاصة أنه قد منحها ما تستحقّ من عناية واهتمام .

وقد كان الرجل مولعاً بمحصر الوجوه الإعرابية الجائزة في المسألة وإثبات آراء النحاة وأقوالهم ومذاهبهم فيها والموازنة بين تلك الآراء والأقوال والمذاهب وترجيح واحد منها ، وتلك سمة منهجية تميّز أبا البركات وتدلّ على تمكّنه واقتداره وإحاطته بمذاهب القوم . غير أن أحد الباحثين المعاصرين

قد أخذ عليه هذا حين قال : « والذي يدعو إلى العَجَبِ أنه يلتزم ذلك في معظم مجالات نشاطه وفي مختلف مولفاته ، مع أن ثمة موضوعات نحوية لم تَجْرِ العادة بإقحام موضوع الخلاف فيها، كالإعراب مثلاً ؛ لأن المقصود من الإعراب هو التطبيق العملي لقواعد النحو . وقد جرت العادة فيه أن يدون المؤلف فيه رأيه ويثبت موقفه، لا أن يجعله سبجلاً لآراء الماضين والسالفين ، أما صاحبنا فقد جرى على غير ذلك في إعراب القرآن؛ إذ التزم عند تعرُّضه لآية كلمة بإثبات ما كان يراه مناسباً من آراء النحاة الذين لرأيهم وزن ولكلمتهم قيمة » (٦٨) .

وخلاصة القول إذن أن مسائل الإنصاف الخلافية- وعددها ١٢١- قد جاءت مبشرة في البيان أدخلها أبو البركات في مواضعها المناسبة من الكتاب ، وقد نقلها بإيجاز ودقة شديدين ، وكان - في الغالب- مُؤَيِّداً ببيان مواقف القوم منها ، لا موقفه هو- كما ذكرنا- وأن ثمة مسائل أخرى جديدة في البيان لم ترد في الإنصاف ؛ منها ما يتعلّق بالأصل الاشتقاقي لبعض الكلمات ، ومنها ما يتعلّق بالإعراب ، وهما هي هذه المسائل :

- اشتقاق لفظة ((ناس)) (٦٩) .
- اشتقاق لفظة ((أوّل)) (٧٠) .
- اشتقاق لفظة ((هَلَمَّ)) (٧١) .
- اشتقاق لفظة ((اتَّخَذَ)) (٧٢) .
- إعراب ((لا)) في قوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (٧٣) .
- إعراب المصدر المؤوّل في قوله تعالى : (أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) (٧٤) .
- إعراب لفظة ((مِلَّة)) في قوله تعالى : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (٧٥) .
- إعراب الظرف في قوله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (٧٦) .
- فاعل ((يَهْد)) في قوله تعالى : (أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا) (٧٧) .
- إعراب ((زهرة)) في قوله تعالى : (زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (٧٨) .
- متعلّق الظرف في قوله تعالى : (فَأَذِّنْ مُؤَذِّنَ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ) (٧٩) .

المبحث الثالث: موقفه من نظرية العامل:

اهتم النحويون - قديماً وحديثاً - بالعامل النحويّ ، وذلك منذ أن كان فكسرة عند الخليل الفراهيديّ المتوفى ١٧٥هـ - (٨٠) ، وتلميذه سيويه المتوفى ١٨٠هـ - (٨١) إلى أن استحكمت هذه الفكرة ونضجت عند أبي الحسن الأخفش المتوفى ٢١٥هـ ونشرت ظلّاتها على كثير من جوانب النحو عنده ، ثم تطورت بعد ذلك وصارت نظرية مكتملة الجوانب والأركان .

وقد أفاض النحويون في استقراء العوامل وذكر مواضع عملها وشروط العمل ، وقد ألفت مؤلفات عديدة في العوامل ؛ منها كتاب العوامل ، ومختصره لأبي عليّ الفارسي (ت : ٣٧٧هـ) والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ) ، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب لأبي بكر الشتريني (ت : ٥٤٩هـ) ، وغير ذلك كثير حتى يومنا هذا .

وكان من ممار سيطرة فكرة العامل على الدرس النحويّ أن شطّ النحو العربيّ عن المنهج الوصفيّ الذي يجب اتباعه ، وتمكّلت النحاة منهج المناطقة والكلاميين ، وسيطر هذا المنهج على تفكيرهم ، وكان من الطبيعيّ أن تظهر عدّة محاولات مضادة كَرَدَ فعل لهذا الموقف (٨٢) منها : محاولة ابن مضاء القرطبي (ت : ٥٩٢هـ) في كتابه الشهر : ((الردّ على النحاة)) . ثم ظهرت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه ((إحياء النحو)) ؛ تلك التي تأثر فيها تأثراً واضحاً برأي ابن جني (٣٩٢ هـ) القائل بأنّ العامل هو المتكلم نفسه (٨٣) . وقد تأثر فيها كذلك برأي ابن مضاء المطالب بإلغاء العوامل ، ورأي الزمخشري (٥٣٨هـ) وشارح مفضله يعيش بن عليّ (ت : ٦٤٣هـ) (٨٤) . وقد تبنت د. مهديّ المخزومي - تلميذ الأستاذ إبراهيم مصطفى - منهج أستاذه في كتابه : ((في النحو العربيّ - قواعد وتطبيق)) و ((في النحو العربيّ - نقد وتوجيه)) (٨٥) . ومنها كذلك محاولة د. إبراهيم أنيس في كتابه ((من أسرار اللغة)) تلك التي تأثر فيها برأي محمد بن المستر المعروف بِقَطْرَب (ت : ٢٠٦هـ) (٨٦) . ومنها محاولة د. تمام حسان في كتابه : ((اللغة العربية معناها ومبناها)) ، و ((اللغة بين المعيارية والوصفية)) ؛ حيث ذكر الدكتور مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية ورأى أن تضافر تلك القرائن يعني عن القول بفكرة العامل النحويّ الذي قال به النحاة ، وذكر أن العامل جاء لتوضيح قرينة واحدة وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية ، فحذت القرائن لتوزع اهتمامها بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصّل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظنيّ والمنطقيّ لظواهر السياق ، وتصرف عن الجدل في متهاتات العامل وأصالته أو زيادته أو تقديره أو ضعفه أو قوته (٨٧) . وقد تأثر د. تمام في محاولته هذه بعبد القاهر الجرجاني ؛ حيث أخذ منه فكرة التعليق التي هي أساس نظرية النظم والتي تلخص في إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية (٨٨) .

لكن التساؤل الذي يفرض نفسه الآن : ما موقف صاحبنا أبي البركات من نظرية العامل ؟ وما هي ملامح وأسس تلك النظرية عنده ؟

يرى الرجل أن الإعراب أثر يجلبه العامل ؛ يقول : ((الإعراب اختلاف أو أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا)) (٨٩) . ومن هذا المنطلق فكلّ علامة من علامات الإعراب وكل حركة من حركاته إنما تجيء تبعاً لعامل إن لم يكن موجوداً ملفوظاً به فهو مقدر ملحوظ ؛ فالعامل عنده في ((إذ)) في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) (٩٠) فعل مقدر وتقديره ((واذكر)) وليس العامل فيه : ((قال)) - كما ذكر بعضهم (٩١) .

ويرى كذلك أن عامل النصب في ((يوم)) في قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ) ((٩٢)) إما أن يكون فعلاً مقدرًا ، وإما أن يكون منصوبًا بـ ((استقر)) ؛ أي : استقر لهم عذابٌ عظيم في يوم تبيض وجوه (٩٣) .

ويرى كذلك أن عامل النصب في كلمة ((يوم)) في قوله تعالى : (يَوْمَ يَرُونَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ لَهُمْ) (٩٤) فعل مقدر وتقديره : يُحْتَمُونَ يوم البشارة يوم يرون الملائكة . ولا يجوز - عنده - أن يعمل فيه ((بشرى)) ؛ لأن ما في حيز النفي لا يعمل فيما قبله (٩٤) .

والعامل قد يكون واجب الحذف لا يصح أن يُنطقَ به في كلام ، ولكنته حيثن يجب تقديره ؛ يقول في العامل في كلمة ((ويل)) في قوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ) (٩٥) : ((... ويجوز أن ينصبه على المصدر بفعل مقدر لم يستعمل إظهاره ولم يستعمل منه فعل ؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة ، ولم يأت في كلامهم ما فاؤه وعينه من حروف العلة إلا كلمات معدودة وهي : وَيْلٌ ، وَيْحٌ ، وَيَبٌ ، وَيْسٌ)) (٩٦) .

وقد يكون العامل معنى الإشارة أو معنى الفعل المقدر ؛ ففي إعراب ((هدى)) في قوله تعالى : (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) (٩٧) نراه يعدد الأوجه الإعرابية الجائزة فيها فيذكر الرفع والنصب ، ويوجه الرفع بأربعة أوجه ، ثم ينتقل إلى النصب فيقول : ((... والنصب على الحال من ((ذا)) أو من ((الكتاب)) أو من الضمير في ((فيه)) ؛ فإن جعلته حالاً من ((ذا)) أو من ((الكتاب)) ، فالعامل فيه معنى الإشارة ، وإن جعلته حالاً من الضمير في ((فيه)) فالعامل فيه معنى الفعل المقدر وهو : استقر)) (٩٧) . وقد يكون العامل عنده ما في الكلمة من معنى الفعل ؛ يقول في إعراب ((مثلاً)) في قوله تعالى : (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (٩٨) : ((مثلاً : منصوب من وجهين : أحدهما أن يكون منصوباً على التمييز . والثاني أن يكون منصوباً على الحال من ((ذا)) في ((هذا)) . والعامل فيه ما في معنى ((هذا))

من معنى الفعل وهو ((أتبه عليه)) أو ((أشمر عليه)) ؛ لأن معناه الإشارة والتنبية (٩٩) .

والعامل عنده قد يكون معنى الجملة ، ففي إعراب ((مصدقاً)) في قوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) (١٠٠) يقول : ((نصب (مصدقاً) على الحال من (الحق) . والعامل فيه معنى الجملة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : هو زيد قائماً ؛ لأن زيدا قد يفارق القيام - وهو زيد بحاله - والحق لا يجوز أن يفارق التصديق لكُتِبَ اللهُ - عز وجل - ولو فارق التصديق لما خرجت عن أن تكون حقاً)) (١٠٠) .

وزاه يستدل بالعامل على نوع الكلمة من حيث الاسمى والفعلية ؛ جاء في إعراب ((كيف)) في قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) (١٠١) ما نصه : ((كيف : اسم . وفي الدلالة على اسميتها وجهان : أحدهما ما حكى عن العرب أنهم قالوا : ((على كيف تبيع الأحمريين)) ، فأدخلوا عليها حرف الجر ؛ فدل على أنها اسم)) (١٠٢) .

والفعل عند أي البركات أقوى العوامل لذلك فهو يعمل ظاهراً ومقدراً ، وأحياناً يكفي في العمل برائحته أو معناه ؛ يقول - وهو بصدد إعراب ((كيف)) في قوله تعالى - : (فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ) (١٠٣) : ((كيف : استفهام على الحال ، وهو هاهنا بمعنى التهديد والوعيد ، وهي هنا في موضع نصب . والعامل فيها ما دلت عليه من معنى الفعل وتقديره : في أي حال يكونون إذا جمعناهم . وإذا موضعها نصب على الظرفية ، والعامل فيها ما دلت عليه ((كيف)) من معنى الفعل ، والظرف يكفي بروائح الفعل وما يدل عليه الكلام من معنى الفعل ، بخلاف غيره من المنصوبات)) (١٠٤) .

ويرى الرجل أن بعض العوامل تعمل لشبهها الفعل ، فإذا خرجت عن شبه الفعل لا تعمل ؛ يقول عن الموضع الإعرابي لجملة ((يتفنون)) في قوله تعالى : (وَلَا آمِينَ الْحَرَامَ يَتَفَوَّنَ) (١٠٥) : ((ويتفنون : جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير في ((آمين)) ؛ أي : لا يحلوا من قصد البيت الحرام مبتغين فضلاً من ربهم . ولا يجوز أن يكون صفة لـ ((آمين)) ؛ لأنه قد نصب البيت ، واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل ؛ لأنه يخرج بالوصفية عن شبه الفعل ؛ لأن الفعل لا يوصف . وإذا خرج بالوصفية عن شبه الفعل ينبغي أن لا يعمل)) (١٠٦) .

والمعاني عند أبي البركات تعمل في الظروف في نحو قولهم : ((كل يوم لك درهم)) لأن الظروف عنده تكفي برائحة ولكنها لا تعمل النصب في المفعول به كما عملت في الظرف ؛ لأن المفعول لا يكفي برائحة الفعل (١٠٧) .

وقد يعمل العامل في معمولين ؛ فعامل النصب في ((إبراهيم)) هو نفسه عامل النصب في ((إذ)) في قوله تعالى : ((إبراهيم إذ قال لقومه (١٠٨) وهو فعل مقدر ، وتقديره : ((اذكر)) (١٠٩) وكذلك عامل النصب في ((لوطاً)) في قوله تعالى : ((ولوطاً إذ قال لقومه (١١٠) هو العامل في ((إذ)) وهو فعل مقدر ، وتقديره : ((اذكر)) أيضاً (١١١) .

ويرى أن إعمال الفعل المتأخر إن كان في صلة ((أن)) المظهرة غير جائز ، ولكنه يجوز إن كان في صلة ((أن)) المحذوفة ؛ يقول في نصب ((غير)) في قوله تعالى : ((قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي (١١٢) : ((غير : في نصبه وجهان : أحدهما أن يكون منصوباً بـ ((أعبد)) ، وتقديره : أعبد غير الله فيما تأمروني . وأصله : أن أعبد . إلا أنه حذف ((أن)) فارتفع الفعل ، ولو أظهرت ((أن)) لم يجر أن ينتصب ((غير)) بـ ((أعبد)) ؛ لأن ما كان في صلة ((أن)) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها ، إلا أنه لما حذف ((أن)) سقط حكمها ، والدليل على ذلك أن الفعل قد ارتفع ، ولو كان حكم ((أن)) ثابتاً لوجب أن يكون الفعل منصوباً ، فلما لم ينصب دلّ على سقوط حكمها)) (١١٣) .

والعوامل عند أبي البركات تفاضل فيفضل بعضها بعضاً في الباب الواحد ؛ ففي إعراب : ((أمداً)) في قوله تعالى : ((ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ لِنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا (١١٤) يقول : ((وأمداً منصوب ؛ لأنه ظرف زمان . وفي العامل فيه وجهان : أحدهما أن يكون العامل فيه ((أحصى)) والثاني أن يكون العامل فيه ((لبثوا)) . والوجه الأول أوجه الوجهين (١١٥) .

والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبل المضاف - على ما يرى (١١٦) .

وجواب الشرط لا يعمل فيما قبل لفظ الشرط ، لأن رتبته بعده ، فلا يعمل فيما قبله (١١٧) .

ولا يجوز - عنده - العطف بالواو على عاملين ؛ فلا يقال : إن في الدار زيداً والقصر

عمرًا ؛ يعطف ((عمرًا)) على ((زيدًا)) - بالواو - ((والقصر)) على ((الدار)) ؛ فيقيم الواو مقام عاملين وهما ((إن)) و ((في)) . وقد صرح الرجل بأن البصريين على خلافه ؛ لضعفه ؛ لأن قصارى الواو أن تقوم مقام عامل واحد- وفي جواز قيامها مقام عامل واحد خلاف- فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين (١١٨) .

والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ قال في إعراب قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍِّ قَاتَلَ قَعَهُ رَيْبُونَ) (١١٩) : (.....) ومن قرأه : ((قُتِلَ)) فَرَيْبُونَ مرفوع من ثلاثة أوجه . . . الثالث أن يكون مرفوعًا بالظرف - وهو مذهب سيويه ؛ لأن الظرف وقع صفة لما قبله ، ففيه معنى الفعل فكان أولى من الابتداء لأنه عامل لفظي والابتداء عامل معنوي . والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ((١٢٠) .

ويتحدث عن رتبة العامل والمعمول فيقدم رتبة العامل ؛ يقول -وهو يعرب ((إذ)) في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ) (١٢١) : ((إذ : ظرف زمان ماضٍ . . . وهو في موضع نصب بفعل مقدر ، وتقديره : واذكر إذ قال ربك . وقيل : العامل فيه : قال . وقيل : لا يجوز أن يكون هو العامل ؛ لأنه مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ورتبة المضاف إليه بعد المضاف ، فلم يعمل فيه ؛ لتناهي أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر)) (١٢٢) .

يضاف إلى ذلك أن الرجل كان يستعرض ما يمكن أن يتخيل من العوامل ويناقش ويبطل ما يبطل ليصل إلى عامل يرجحه ثم يدل على رجحانه وصحته ولو كان مقدرًا غير ظاهر (١٢٣) .

والآن -وبعد ما تقدم- يمكننا أن نقول : إن أبا البركات كان يولي العامل النحوي عناية عظيمة في البيان ، وفي غيره من كنه ، ويدل على ما أقول أنه خصص في إنصافه سبعًا وعشرين مسألة تحدث فيها عن العامل والخلاف فيه بين نحوي الكوفة والبصرة ، يضاف إليها مسائل أخرى متنوعة تحدث فيها عنه وهو بصدد الحديث عن مسائل نحوية أو صرفية مختلفة . وقد كان العامل مسيطرًا على كثير من جوانب النحو عنده ، وكانت نظريته على درجة عالية من التكامل والنضج في كنه .

وقد لاحظنا غلبة المنطق والفلسفة على العامل النحوي عنده ، وأنه -كسلفه من البصريين-
يجري العوامل النحوية مجرى العوامل الحسية .

وقد كان من أثر تملك أبي البركات بالعامل النحوي أن جافى الأساليب الوصفية في البحث
النحوي ؛ شأنه في ذلك شأن أبي الحسن الأخفش (١٢٤) وجمهور البصريين (١٢٥) ؛ فنصب المضارع
بعد ((حتى)) إنما يتم - عنده - بحرف مضمّر هو ((أن)) ، وكذا بعد لام التعليل ، ولام الجحود
وفاء السببية (١٢٦) .

المبحث الرابع : موقفه من السماع :

أطلق أبو البركات مصطلح ((النقل)) وأراد به ((السماع)) ، وعَرَفَه بقوله : ((النقل : هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة ؛ فخرج عنه -إذن- ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شدّ من كلامهم ؛ كالجزم بـ ((لَنْ)) والنصب بـ لم ٠٠٠)) (١٢٧) .

وقد حدّد السيوطي (ت : ٩١١هـ) السماع بقوله : ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ؛ فشمّل كلام الله تعالى -وهو القرآن- وكلام نبيّه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر (١٢٨) .

وقد قسم أبو البركات النقل إلى قسمين في قوله : ((اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد ؛ فأما التواتر فلغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب . وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد الثبوت . وأما الآحاد فما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به)) (١٢٩) .

والمسموع ثلاثة أنواع : القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب النثري والشعري . وسنفرد لكل نوع حديثاً مختصراً الآن :

أ - القرآن الكريم بقراءاته :

احتلّ الشاهد القرآني عند عالمنا الكبير أعلى مراتب السماع ؛ فكل ما قرئ به يجوز -عنده- الاحتجاج به في العربية ، سواء أكان متواتراً أم شاذاً أم آحاداً . وقد احتجّ بالقراءات الشاذة في العربية التي لم تخالف قياساً معروفاً ، بل والتي خالفته نراه يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يُحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ، نحو ((استحوذ)) (١٣٠) .

وقد احتجّ الرجل - وهو بصدد إعراب الغريب - بالعديد من الشواهد القرآنية ، وقد بلغت شواهده القرآنية في البيان ستة وعشرين وأربعمائة تقريباً . وسأكتفي بذكر مثال واحد يبين منهجه

في الاحتجاج بهذا المصدر العظيم : يقول - وهو بصدد إعراب غريب قوله تعالى : (**إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ**) (١٣١) : ((**إِنْ** : حرف نفي بمعنى ((ما)) ؛ أي: ما نقول إلا هذه المقالة . فالاستثناء هاهنا مما دلّ عليه الفعلُ من المصدر ؛ فإن الفعل قد يذكر ثم يستثنى من مدلوله كالمصدر والظرف والحال . والاستثناء من المصدر كقوله تعالى : (**أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّينَ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى**) (١٣٢) ؛ فموتنا : منصوب على الاستثناء لأنه مستثنى من ضروب الموت الذي دلّ عليها قوله: (**بِمَيِّينَ**) . والاستثناء من الظرف كقوله تعالى : (**وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ**) (١٣٣) ؛ ساعة : مستثنى مما دلّ عليه (**لَمْ يَلْبُثُوا**) وتقديره : كأن لم يلبثوا في الأوقات إلا ساعة من النهار . والاستثناء من الحال كقوله تعالى : (**ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيَّمَا تَقَفُّوا إِلَّا يَحِطُّ مِنَ اللَّهِ**) (١٣٤) وتقديره : ضربت عليهم الذلة في جميع الأوقات أيما تقفوا إلا متمسكين بحبل من الله ؛ أي : عهد من الله) (١٣٥) .

وقد أشرنا في البحث الأول إلى منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وسوف نخصّصُ البحث التالي لبيان موقفه من القراءات ومنهجه في الاستشهاد بها .

ب_ الحديث النبوي الشريف :

لا يختلف موقف أبي البركات كثيراً عن موقف أسلافه من النحويين المتقدمين الذين رفضوا الاستشهاد بالحديث وهم لا يشكّون في فصاحته - صلى الله عليه وسلم - فالرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - أفصح من نطق بالضاد عند النحويين جميعاً ؛ هذا مما لا يُختلفُ عليه ولا يشكّ فيه ؛ ولكنهم يستبعدونه من مصادر الاستشهاد بحجّة أنه يجوز روايته بالمعنى وأن عدداً من رواته من الأعاجم الذين قد يتطرق للحن إلى ألسنتهم . ولا يتسع المقام هاهنا لمناقشة قضية الاحتجاج بالحديث الشريف وإعطائها حقها ، وقد ناقشناها بتفصيل في عمل سابق فارجع إليه إن شئت .

وقد وجدت في كتاب البيان حديثين اثنين استدلل صاحبنا أبو البركات بالأول على أن عليّين اسم مكان في قوله تعالى : (**كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيّنَ** ؛ وَ مَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيّونَ ، كِتَابٌ مَرْقُومٌ) (١٣٦) ؛ قال : ((قوله تعالى (كتاب) (١٣٧) مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره هو كتاب مرقوم ؛ أي: هو في موضوع كتاب مرقوم . وكذا التقدير في: (**عِلِّيّونَ ، كِتَابٌ مَرْقُومٌ**) (١٣٨)

فحذف المتبدأ والمضاف جميعاً ؛ وإنما وجب هذا التقدير ، لقيام الدليل على أن ((عِلَيْنَ)) مكان ؛ قال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ((إِنَّكُمْ تَرَوْنَ أَهْلَ عِلَيْنَ كَمَا يُرَى الْكَوْكَبُ الَّذِي فِي أَفْقِ السَّمَاءِ وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ)) . (١٣٩) . واستدلَّ بالثاني على مجيء ((نَبِيَّ)) بالهمز وبغير الهمز ؛ فمن قرأه بالهمز جعله من ((النَّبَاءِ)) وهو الخبر ، ومن جعله بغير الهمز ، فيحتمل أن يكون مأخوذاً من ((النبوة)) التي بمعنى الارتفاع ، ويحتمل أن يكون من ((النَّبَا)) وهو الخبر ؛ فأبدل من همزته ياء وأدغم الياء في الياء ، ثم جاء في الكتاب: ((وجاء في الحديث أن رجلاً جاء إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال يا نبي الله - بالهمز - فقال عليه السلام : إنما أنا نبي الله ، بغير همز . وإنما قاله عليه السلام بغير همز لأن الهمز لم يكن من لغته ، فلذلك ترك همزه)) (١٤٠) .

ج - كلام العرب :

أما موقعه من لغات العرب فهو موقف معتدل ؛ حيث نراه يعتدداً كبيراً بهذا المصدر ، مما يجعله يقبل القراءة الشاذة إذا حملت على لغة من لغاتهم - كما سنبين - وهو مع هذا لا يُعَوَّلُ على اللغة القليلة الشاذة ؛ يقول : ((الذين : اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد ، وهو صيغة مرتجلة للجمع ، وليس يجمع ((الذي)) على حدّ : زيد و زَيْدَيْنِ ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرباً ، ويكون في الرفع بالواو والنون ، وفي الجر والنصب بالياء والنون ، وليس كذلك ؛ بل هو مبنيٌّ على صورة واحدة في جميع الأحوال ولا تخريج على لغة من قال : اللذون - في الرفع - واللذين في الجر والنصب لقلتها وشذوذها)) (١٤١) .

ونراه يُحَوِّزُ كسَرَ نون المضارع وتائه وهمزته في الفعل ((نستعين)) وفي نظائره ، على لغة لبعض

العرب (١٤٢) .

ويحكى عن بعض العرب لغة يُبَدِّلُ فيها أصحابها من الألف مع المشدّد همزة ؛ يقول : ((على أن بعض العرب يُبَدِّلُ من الألف مع المشدّد همزة ، فقد قالوا : وَلَ حَارَهَا من تَوَلَّى قَارَهَا ؛ لأنه رام أن يترك الألف لالتقاء الساكنين ، فلم يمكن تحريكها ، فأبدل منها الهمزة لقرمها في المخرج . وعلى هذه اللغة قرئ في الشواذ : (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزْوَارُ عَنْ كَهْفِهِمْ) (١٤٣) ، (وَلَا الضَّالِّينَ) - بإبدال الألف همزة)) (١٤٤) .

ويذكر لغة أخرى في ((أمين)) ، يقول : ((وفيه لغتان : القصر والمد ؛ قال الشاعر في القصر :

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطُحِّلْ وَأَبْنُ أُمَّهِ أَمِينٌ فَرَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

وقال آخر في المد :

يَارَبَّ لَا تَسْلُبْتَنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ)) (١٤٥)

وَيَعْلُقُ عَلَى اللَّغْتَيْنِ بقوله : ((وأمين - بالقصر - على وزن ((فَعِيل)) وآمين - بالمد - فهو على وزن ((فاعيل)) . وهذا البناء ليس من أبنية كلام العرب وإنما هو من أبنية كلام العجم)) (١٤٦) .

ونراه يستدلّ على اسمية ((كيف)) في قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) (١٤٧) . عسوم عن العرب ؛ يقول : ((كيف : في الدلالة على اسميتها وجهان : أحدهما ما حكى عن العرب أنهم قالوا : على كَيْفٍ تبيعُ الأحرارِ . فأدخلوا عليها حرف الجر ، فدلّ على أنها اسم)) (١٤٨) .

وحكى عن الكسائيّ (ت : ١٨٩ هـ) عن العرب أنهم قالوا : اللهم اغفر لي خطائيتي . مثل ((خطا عقيّه)) (١٤٩) .

ونراه يحكي عن العسرب لغة تُبدلُ فيها الهمزة هاءً في نحو : إِيَاكَ ، إِبْرِيَة ، أَرَحْتُ الدَّابَّةَ ، أَزَتْ الثَّوْبَ ، مُوَعِنَ (١٥٠) . ويحكي عنهم أيضاً لغة تُكسّرُ فيها ياء المتكلم في ((مُصْرِحِي)) في قوله تعالى : (وما أنتم بِمُصْرِحِي) (١٥١) . وهي لغة حكم النحويون عليها بالرداءة في القياس . ولكنه يخالفهم في حكمهم ، يوجهها ، ويعزوها لمن حكاهما عن العرب (١٥٢) .

وقد تحدّث الرجل عَرَضًا عن لغة بني الحارث بن كعب في قولهم : مررتُ برجلانِ ، وقبضتُ منه درهمانِ - بقلب الياء المفتوحة هاءنا ألفًا اكفاءً بأحد الشرطين (١٥٣) . وتحدّث عَرَضًا عن لغة ((أكلوني البراغيث)) في عدة مواضع في الكتاب ، وهي - عنده - غير فصيحة (١٥٤) .

وحمل قراءة : (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يَؤُسُ) (١٥٥) - برفع ((قوم)) - على لغة بني تميم ؛ لأنهم يميزون تبعية المستثنى للمستثنى منه إعرابياً وإن كان من غير جنسه كما في قول الشاعر :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفَرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ (١٥٦) .

ومن مظاهر اعتداده بالسموع عن العرب أنه رفض إشمام همزة ((الأُوَيْن)) شيئاً من الضمّ لأنهما على خلاف كلام العرب ؛ لأنهم إنما ينقلون حركة الحرف إلى ما قبله لا إلى ما بعده ، وهذا نقل إلى ما بعده لا إلى ما قبله (١٥٧) .

وهو في عرضه للغات العرب يحرص على ترجيح لغة منها ؛ يقول في إعراب قول الحق تبارك وتعالى : (ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ) (١٥٨) : ((إنما وحّد الكاف وإن كان الخطاب لجماعة ؛ لأنه أراد به الجمع ، كأنه قال : أيها الجمع . والجمع لفظه مفرد ، وهي لغة لبعض العرب ، ويجوز أن يثنى ويجمع على العدد ؛ كقوله تعالى : (ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ) (١٥٩) . وقد جاء التثنية بكما . وتثنيتهما وجمعهما على العدد أكثر اللغتين)) (١٦٠) .

هذا ، وقد استشهد الرجل بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم منها - على سبيل التمثيل لا الحصر- قولهم (١) (إذا بلغ الرجلُ السّتِينَ فإياه وإيا الشوابَّ) - بجرّ ((الشوابَّ)) شاهدًا على أن ((إيا)) اسم مظهر مضاف إلى ما بعده ، على رأي لبعض النحويين (١٦١) . ومنها قولهم : ((تسمعُ بالمُعَيَّدِي خَيْرٌ من أن تراه)) شاهدًا على أن الفعل ((تسمع)) متولّ متولة المصدر ((سماعك)) (١٦٢) . ومنها قولهم : ((على كَيْفَ تَبِيحِ الأَحْمَرِيْنَ)) وذكره شاهدًا على اسمية ((كيف)) لدخول حرف الجرّ عليها (١٦٣) . ومنها قولهم : ((أنتِ الناقَةُ على مَضْرِيها)) شاهدًا على أن ((مَضْرِيًا)) اسم زمان من ((ضَرَبَ)) والمعنى : أنتِ على الوقت الذي ضربها الفحل فيه (١٦٤) . وقولهم : ((إنَّ في ألفِ درهمٍ لَمَضْرِيًا)) ؛ أي : ضَرَبًا ، ذكره شاهدًا على أن ((مَفْعَلًا)) -بالفتح- مصدر (١٦٥) . و قول الزبير : ((إنَّ وراكتيها)) لرجل من العرب جاء إليه يستحمّله فلم يعملهُ ، بعد أن قال له : لعن الله ناقةً حملتني إليك (١٦٦) .

وإذا ما اتقلنا إلى الشاهد الشعري وجدنا الرجل يستشهد في الكتاب بتسعين ومائة شاهد تنوعت مجورها فشملت معظم البحور العروضية المعروفة . وقد لاحظتُ -من خلال معايشتي للكتاب- أن شعراؤه قد تنوعت طبقاتهم ، وأن أغلب شواهدهم من شواهد سيويه ، وهي شواهد موثقة -إلى حدّ كبير .

وقد لاحظتُ على منهجه في الاستشهاد بالشعر ما يلي :

- أن شواهدهم - مع كثرتها - لم تُنسب لقائلها إلا في القليل النادر .

- أنه يكفي - في بعض الأحيان - بالشاهد الشعري لتأييد ما هو بصدده ؛ فقد اكتفى بقول الشاعر:

يَاخَاتِمَ النَّبَاءِ إِلَيْكَ مُرْسَلًا بِالْحَقِّ ، كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هَذَا كَا

شاهدًا على أن ((نَبِيًّا)) - بالهمز - من ((النبأ)) الذي هو الخبر والذي يجمع على ((نُبَاء)) (١٦٧) .
واكتفى في الاستدلال على إقامة المظهر مقام المضمّر بقول الآخر :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءً

أراد : يسبقه شيء (١٦٨) .

واكتفى في الاستدلال على إقامة الماضي مقام المستقبل بقول الآخر :

وكنْتُ أرى كالموتِ من بين ليلةٍ فكيف بينَ كان ميعادهُ الحشر

أراد : يكون ميعاده الحشر (١٦٩) . وعلى إقامة المستقبل مقام الماضي بقول الآخر :

وإذا مررتَ بقبيره فأنخر لهُ كُومَ الهجانِ وكلَّ طرفٍ سابح

وانضخْ جوانبَ قبره بدمائها فلقد يكونُ أختادِمٍ وذبابِ ح

أي : فلقد كان (١٧٠) .

ونراه يكتفى في الاستدلال على مجيء الحال من الفاعل والمفعول معًا بقول الشاعر :

متى ما تلقني فردينِ ترْجُفُ روائِلفُ إلتينِكَ وتستطارا

ويقول الآخر :

فلئن لقيتكَ خاليينِ لتعلمنَ

— لا يلتزم الرجل طريقة واحدة فيما يتعلّق بإيراد الأبيات المستشهد بها ؛ فقد كان - في الغالب -

يذكر البيت كاملاً ، وكان في بعض الأحيان يكتفى بذكر شطرٍ واحدٍ منه .

المبحث الخامس : موقفه من القراءات :

تتبع أبو البركات القراءات الأخرى في الآية الكريمة التي هو بصدد إعرابها ؛ فكان يذكرها أولاً مفصلة ثم يعود فيوجه كل قراءة التوجيه النحوي المناسب . وكان ينصّ على أن القراءة سنة متبعة وإن خرجت على القياس - وهذا صحيح ؛ فكلمة ((استحوذ)) - مثلاً - مستعملة متداولة مع أن القياس فيها ((استحاذ)) ، يقول - وهو يوجه الآية الكريمة : (لا يبيح فيه ولا خلة ولا شفاعاً) (١٧٢) : ((قرئ بالرفع والبناء على الفتح ، فالرفع بالابتداء ، أو على أن يجعل ((لا)) بمعنى ((ليس)) ، وفيه : الخبر . والبناء على الفتح ؛ لما بيّننا من قبل ، ويجوز فيه في العربية عِدَّة أوجه ، والقراءة سنة متبعة)) (١٧٣) .

ويقول في موضع آخر - وهو بصدد توجيه الآية الكريمة : (وقولوا للناس حسناً) (١٧٤) - : ((حسنا : فيه ثلاث قراءات : (حُسْنَا) - بضم الحاء وسكون السين - و (حَسْنَا) - بفتح الحاء والسين - و (حُسْبَا) - بألف مماله . فمن قرأ : (حُسْنَا) - بالضم - كان منصوباً ؛ لأن التقدير : قولوا قولاً ذا حُسْنٍ ؛ فَحَذِيفَ المصدر وصفته وأقيم ما أضيفت الصفة إليه مقام المصدر ، ومن قرأ (حَسْنَا) - بفتح الحاء والسين - كان صفة لمصدر محذوف ، وتقديره : قولاً حَسْنَا . ومن قرأ : (حُسْبَا) - بألف مماله - كان اسماً مشتقاً من الحُسْنِ مؤنثاً بألف التأنيث . وهذه القراءة ضعيفة في القياس ؛ لأن باب ((فُعْلَى)) و ((أفْعَل)) لا يستعمل إلا مضافاً أو معرفاً بالألف والسلام ، ولم يوجد واحد منهما)) (١٧٥) .

وقال في موضع ثالث وهو يوجه الآية الكريمة : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (١٧٦) : ((وفي : (مالك) خمس قراءات ، وهي : مَالِكُ ، مَلِكُ ، مَلَّكُ ، مَلَيْكُ ، مَلَكَ . وفيها في العربية أحدٌ وثلاثون وجهاً ؛ يقال : مَالِكٌ - بالجر - على البدل ، والرفع على تقدير مبتدأ ، والنصب على المدح وعلى النداء وعلى الحال وعلى البدل على قراءة من قرأ : (رَبُّ الْعَالَمِينَ) (١٧٧) - بالنصب - فهذه ستة أوجه وفي (مَلِكُ) مثلها ، وفي (مَلَيْكُ) مثلها ، وفي (مَلَّكُ) مثلها ، وفي (مَلَكَ) مثلها . فهذه خمس قراءات ، في كل قراءة ستة أوجه . وخمسة في ستة ثلاثون . والأحد والثلاثون قراءة أبي حيوة : (مَلَّكُ يَوْمِ الدِّينِ) (١٧٨) .

وأبو البركات لا يسلك منهجاً واحداً فيما يتعلق بنسبة القراءات إلى أصحابها ، فقراءاته غير

المنسوبة أكثر بكثير من قراءاته المنسوبة ؛ فلم ينسب إلا قراءة لابن عباس (١٧٩) ، وأخرى للحسن البصريّ (١٨٠) ، وثالثة له ولجهاهد (١٨١) ، ورابعة لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (١٨٢) ، وخامسة له أيضاً (١٨٣) ، وسادسة لابن كثير (١٨٤) ، وسابعة لابن عامر (١٨٥) ، وثامنة له أيضاً (١٨٦) ، وتسعة لعيسى بن عمر ومحمد بن مروان (١٨٧) ، وعاشرة للزهري (١٨٨) وحادية عشرة للأعمش (١٨٩) ، وثانية عشرة لأبي بن كعب (١٩٠) ، وثالثة عشرة لأبي عمرو (١٩١) . وما عدا ذلك فهي قراءات غير منسوبة ، وهي كثيرة .

وقد وُضِع الرجل بعض المعايير لتقويم القراءة ، منها : مطابقتها للغة من لغات العرب ، وموافقتها العبرية ولو بوجه ؛ أعني : موافقتها مذهباً من مذاهب النحويين ، و منها أيضاً : استقامة معناها ، ومنها : موافقتها الرسم المصحفي .

فالقراءة مقبولة إن وافقت لغة من لغات العرب ؛ يقول : ((و قرئ : (أوصى) ، وهما لغتان)) (١٩٢) 6 وذلك في قوله تعالى : (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ) (١٩٣) . ويقول - وهو بصدد توجه الآية الكريمة ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ (١٩٤) - ((قرئ : (مُهْلِك) بضم الميم ، و (مُهْلَك) بفتح الميم واللام ، و (مُهْلِك) بفتح الميم وكسر اللام ؛ فمن قرأ : (مُهْلِك) - بضم الميم - أراد به الإهلاك مصدر ((أَهْلَكَ)) ، ومن قرأ بفتح الميم واللام أراد به الهلاك مصدر ((هَلَك)) ، ومن قرأ : (مُهْلِك) بفتح الميم وكسر اللام جعله بمعنى الهلاك أيضاً ؛ بمعنى : هلك ، وهما لغتان . والمشهور الأكر في المصدر الفتح ، والكسر قليل)) (١٩٥) .

وكان الرجل يحمل القراءة على ما يوافقها من لغات العرب ؛ يقول - وهو يعرب قوله تبارك وتعالى : (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قِبَلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) (١٩٦) : ((ومن قرأ : (يوحى) كان في رفع اسم الله ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون مرفوعاً بفعل مقدر دل عليه (يوحى) كقراءة من قرأ : (يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْإِصَالِ رِجَالٌ) (١٩٧) ؛ رفع رجالاً بفعل مقدر ، وتقديره : (يَسْبَحُهُ رِجَالٌ) ، كقول الشاعر :

لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحْصُومَةٍ

فضارع : مرفوع بفعل مقدر ، وتقديره : يبكيه ضارعٌ لِحْصُومَةٍ . (١٩٨) .

والقراءة عنده مقبولة أيضاً إذا وافقت وجهًا في العربية أو مذهباً من مذاهب النحاة ، يقول - وهو يعرب قوله تعالى- (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) (١٩٩) : ((وقرئ) نسخ) بفتح النون وضمها ؛ فمن قرأ بالفتح جعله من : نَسَخَتِ الشَّيْءَ ؛ إذا رفعته ، ومن قرأ بالضم جعله من : أَسَخَتْ فَلَانًا عَنِ الشَّيْءِ ؛ إذا حملته على نسخه . و (نَسَّأَهَا) : قرئ بفتح النون بالهمز و (نَسَّهَا) بضم النون بغير همز ؛ فمن قرأ بالفتح جعله من ((نَسَّأْتُ)) أي : أَخَّرْتُ . ومن قرأ بالضم بغير همز جعله من ((أَسَّيْتُ)) فَلَانًا الشَّيْءَ ، إذا حملته على تركه)) (٢٠٠) .

ويقول في موضع آخر تعليقاً على الآية الكريمة : (لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين) (٢٠١) : ((و قرئ : لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعون) برفع (الملائكة ، والناس) بالعطف على موضع اسم الله تعالى ، وهو في موضع رفع ، لأن تقديره : أولئك يلعنهم الله ؛ كقولك : يعجبني قيام زيد وعمرو وبشرٌ ؛ ترفع عمراً وبشراً بالعطف على موضع زيد - وموضعه رفع - لأن التقدير : يعجبني أن يقوم زيد . والحمل على الموضع كثير في كلامهم)) (٢٠٢) .

وهو يؤكد أن القراءة سَنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، يقول - وهو يعرب قوله تعالى : (لَا يَتَّبِعْ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) (٢٠٣) : ((وقرئ بالرفع والبناء على الفتح ؛ فالرفع بالابتداء ، أو على أن يجعل ((لا)) معنى ((ليس)) . وفيه : الخير . والبناء على الفتح لما بيّنا من قبل . ويحوز فيه في العربية عِدَّة أوجه . والقراءة سَنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ)) (٢٠٤) .

وله موقفٌ معتدلٌ من القراءة الشاذة ؛ لأنه يقبلها إن وافقت وجهًا في العربية أو لغة من لغات العرب ؛ يقول : ((على أن بعض العرب يبدل من الألف مع المشدّد همزة . . . لأنه رام أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين فلم يمكن تحريكها ، فأبدل منها الهمزة لقرئها في المخرج . وعلى هذه اللغة قرئ في الشواذ : (وترى الشمس إذا طلعت تزوار عن كهفهم) (٢٠٥) ، (ولا الضالين) (٢٠٦) بإبدال الألف همزة)) (٢٠٧) . ويقول في موضع آخر - وهو يعرب قوله تعالى : (بالغدو والآصال) (٢٠٨) - ((وقرئ في الشواذ : (والإيصال) - بكسر الهمزة ؛ مصدر)) (أصلنا)) إذا دخلنا في الأصيل ، كما يقال : أصبحنا ؛ أي : دخلنا في الصباح ، وأظهرنا ؛ أي : دخلنا في وقت الظهر)) (٢٠٩) . ويقول في موضع آخر - في قوله تعالى : (تزيّل العزيز الرحيم) (٢١٠) : ((وقرئ)) في الشواذ : (تزيّل) بالجر على البذل من ((صراط)) ؛ لأن الصراط هو القرآن)) (٢١١) .

والقراءة التي ينكرها النحويون إن وافقت وجهًا في العربية أو أمكن حملها على لغة من لغات العرب فهي مقبولة عنده ، يوجهها تبعًا للغة التي تحمل عليها وتوافقها ؛ وما يدل ذلك على قوله وهو يعرب الآية الكريمة : (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى) (٢١٢) : ((وقرأ أبو عمرو ونافع بإدغام التنوين في اللام من ((الأولى)) بعد حذف الهمزة وإلقاء حركتها على لام التعريف قبلها . وأنكرها بعض النحويين ؛ لأنهما أدغما ساكنين فيما أصله السكون وحركته عارضة ، والحركة العارضة لا يعتدُّ بها ؛ فاللام وإن كانت متحركة بالضمة التي نقلت إليها من الهمزة المحذوفة ، فهي في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في ساكن . وَوَجْهٌ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي ((الْأَحْمَرِ)) : ((لَحَمَر)) ؛ فاعتدوا بحركة اللام فحذفوا همزة الوصل ، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة ، فلما ابتدأوا بها واستغنوا بها عن همزة الوصل دلَّ على أنَّ حركة اللام معتدَّةٌ بها ، وإذا كانت معتدَّةً بما جاز إدغام التنوين فيها ؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك)) (٢١٣) .

والقراءة التي توافقت وجهًا في العربية حُكِمَ عليه بالشذوذ نراه يوجهها ولا يتهمَّ عليها ، وهذا موقف معتدل منه تجاه هذا المصدر العظيم يدلُّك على مدى تقديره واحترامه للشاهد القرآني واعتداده به ، يقول-وهو يعرب الآية الكريمة : (لِيُخْرِجَنَّ الْأَعْوَضُ مِنْهَا الْأَذْلَى) (٢١٤) : ((وهذا وجه الكلام وهي القراءة المشهورة . ويقرأ : (لِيُخْرِجَنَّ) -يفتح الياء -وهو فعل لازم مضارع ((خرج)) ، إلا أنه نصب الأول على الحال ، وهو شاذ ؛ لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام ، كقولهم : ((مررتُ به المسكين)) منصوب على الحال ، وقولهم : ((ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ)) - بالنصب - وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه)) (٢١٥) .

والرجل يشترط في القراءة أن تؤدي إلى معنى مستقيم وإلا كانت ضعيفة غير مقبولة ؛ يقول - وهو بصدر الحديث عن إعراب الآية الكريمة : (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ) (٢١٦) ((وقرئ : (والسلاسل) - بالجر - بالعطف على ((أعناقهم)) ، وهي قراءة ضعيفة ؛ لأنه يصير المعنى : الأغلال في الأعناق والسلاسل . ولا معنى للأغلال في السلاسل . وقيل : هو معطوف على ((الحميم)) . وهذا ضعيف جدا ؛ لأن المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه وقد يجب التقديم للضرورة قليلاً في المرفوع ، وفي المنصوب أقل منه . ولم يجز ذلك في المجرور ، ولم يُجْزَ أحد ((ألبتة)) (٢١٧) .

موقفه من قراءة ابن عامر : (وكذالك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) (٢١٨) :

ينص أبو البركات على أن هذه القراءة ضعيفة في القياس بإجماع النحويين ؛ حيث يقول : ((ومن قرأ بضم الزاي وكسر الباء فهو فعل ما لم يسم فاعله . و ((قتل)) مرفوع ؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله . وأما نصب ((أولادهم)) وجر ((شركائهم)) فهو ضعيف في القياس جداً ، وتقديره : زين قتل شركائهم أولادهم ؛ فقدّم وأخر ، وفصل بين المضاف والمضلف إليه بالمفعول ؛ كقول الشاعر :

فَرَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ القُلُوصَ بِنِي مَزَادِهِ

أي : زج أي مزادة القلوص ، وكقول الشاعر :

يَطْفَنُ بِمُجُزِي المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعِ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ القِسِيِّ الكِنَانِ

أي : قرع الكنان القسي . ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع واختلفوا في ضرورة الشعر ؛ فأحازه الكوفيون وأباه البصريون . وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع . وروى أيضاً عن ابن عامر أنه قرأ : (قتل أولادهم شركائهم) - بجر الأولاد والشركاء - على أن يجعل الشركاء بدلاً من الأولاد ؛ لأن الأولاد يشاركون أباهم في الأموال والنسب والدين . وقراءة ابن عامر هذه أشبه من قراءته الأولى وإن كانت لا تتفك من بُعد)) (٢١٩) .

موقفه من قراءة : (لكم فيها معائش) (٢٢٠) :

يرى أبو البركات أن همز ((معائش)) لا يجوز ؛ لأن فيها الباء أصلية ، وأصلها في الواحد أن تكون متحركة ، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون ومع هذا لا يتجرأ على قراءة ((معائش)) - بالهمز - ولكنه يلتمس لها وجهاً في العربية ؛ يقول : ((. . . ولا يجوز همزها ؛ لأن فيها الباء أصلية . وأصلها في الواحد أن تكون متحركة ، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون ، نحو : ((كَيْبَة)) على ((فَعِيلَة)) لهزرت في الجمع ، نحو ((كئيب)) . وقد قرئ : ((معائش)) بالهمز ؛ على تشبيه الأصلية بالزائدة ، وهي قراءة ضعيفة في القياس)) (٢٢١) .

تقسيم موقف أبي البركات من القراءات في ضوء موقف النحاة المتقنين :

يتبين مما سبق أن لأبي البركات موقفاً معتدلاً من القراءات ؛ فهو يرى أن القراءة سنة متبعة ينبغي تقديرها والاعتداد بها اعتداداً عظيماً ، إذ إنها من القرآن ، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفصيل . ومع أنه بصريُّ المذهب في النحو إلا أنه لم يقف ذلك الموقف الذي وقفه شيوخ البصرة من القراءات ، ولعلنا لاحظنا موقفه من قراءة ابن عامر السابقة ، في حين أننا نجد البصريين يرفضونها ، ومنهم من رماها بالقبح ، ومنهم من رماها بالخطأ ، ومنهم من رماها بالرداءة ، ومنهم من صرح بأنها لا تحلُّ القراءة بها . ولكن الرجل اكنفى بأن ذكر أنها ضعيفة في القياس بإجماع النحاة ولم يتجرأ عليها .

وكذلك نراه يقف ذلك الموقف من قراءة ((معائش)) - بالهمز - فاكنفى بأن ذكر أنها ضعيفة في القياس بعد أن حملها على وجهها الصحيح ، وهو موقف معتدل منه ؛ إذ إنها قراءة واردة عن كثير من القراء ، ومنهم نافع في رواية خارجة ، وابن عامر في إحدى رواياته . وهو موقف يتعارض مع موقف جمهور النحاة ؛ فسيويو قد وضع القاعدة التي تصطدم بها هذه القراءة ، ثم جاء أبو عثمان المازني فخطأها صراحة (٢٢٢) ، وجاء الأنخس فرماها بالرداءة (٢٢٣) ، وخطأها ابن الأثير (٢٢٤) ، ورماها ابن خالويه باللحن والغلط (٢٢٥) .

المبحث السادس : موقفه من القياس :

عي السحاة قديماً وحديداً بالقياس ، فها هم يعرفون النحو — بأنه علمٌ بمقاييسٍ مستنبطة من استمراء كلام العرب ، وها هو الكسائي يجعل النحو قياساً يتبع (٢٢٦) . ويقول أحد الباحثين المعاصرين : ((ولستُ أعقل النحو إلا استقراءً ثم قياساً)) (٢٢٧) .

وقد عرّف العلماء القياس بأنه حمل غير المقول على المقول في حكم لعلّة جامعة (٢٢٨) . وحكي أن أول من يعجّ النحو ومدّ القياس وشرح العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأن يونس بن حبيب عندما سئل : هل يقول أحد الصّويق ؟ يعني السّويق . قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا عليك بباب في النحو يطرد وينقاس (٢٢٩) .

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي سيّد قومه وكاشف قناع القياس ، كما ذكر ابن جني ، وإليه يرجع الفضل في إظهار معالنه ووضع رسومه ومناهجه ، ثم جاء سيويو فحمل علم شيخه وزاد عليه والناظر في كتابه يرى كثيراً من أنماط القياس معثرة في كثير من أبوابه في النحو والتصريف ، ثم جاء الفارسيّ فزادت عنايته بالقياس حتى وجدناه بصريحٍ لتلميذه ابن جني بأن الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحبُّ إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس (٢٣٠) . ثم انتقل إلى ابن جني وقد بلغ الذروة ؛ حيث نراه يُعري به ويخصّ عليه ويبيح فيه الارتجال ، وذلك في قوله : ((للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يَلو بنصّ أو يتهك حرمة شرع)) (٢٣١) .

كان هذا موقف أشهر علمائنا القدامى حتى القرن الرابع الهجري . فما هو موقف عالنا أبي

البركات من القياس ؟

زادت عناية أبي البركات بالقياس عن سابقه فصنّف كتابه الشهير ((لَمَع الأدلة)) ليكون للنحو بمثابة علم الأصول للفقّه . وقد عقد فيه فصلاً في القياس ؛ عرفه ، وبين تراكيبه وأقسامه التي هي قياس علة وقياس شبه وقياس طرد ؛ على حدّ ما فعل علماء أصول الفقّه بالفقه فهو يرى أن بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به ؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقّه معقول من منقول (٢٣٢) .

فالرجل مولع بالقياس ، وأنه لا بدّ لكلّ قياس عنده من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلّة وحكم يطبقها في قوله : ((وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياساً على الفاعل . فالأصل هو الفاعل والرفع هو ما لم يسم فاعله . والعلّة الجامعة هي الإسناد . والحكم هو الرفع . والأصل في الرفع أن يكون

للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد . وعلى هذا النحو تركيب قياس كلّ قياس من أقيسة النحو)) (٢٣٣)

والرجل يعقد فصلاً في لُجّه - وهو الفصل الحادي عشر - في الردّ على منكري القياس يستهله بقوله : ((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق ؛ لأن النحو كلّ قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكروه ، لثبوت بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد فلو قلنا إن النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدّى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول)) (٢٣٤) .

ولا يعيننا الآن بيان موقفه من القياس عمومًا ؛ فاعتداده به اعتداد عظيم ، وهو أمر ثابت من خلال ما قلناه هاهنا ، ومن خلال ما كتبه في الأصول ، ككتاب لُمع الأدلة ، والفصول في معسرفة الأصول ، والإنصاف الذي تعجّ مسائله الخلافية بكلام كثير عن أقيسته النحوية ، وغير ذلك من كتبه . والذي يعيننا هو بيان موقفه منه في هذا المؤلف ومنهجه فيه ، وكيف كانت مجاري القياس عنده ؟ وما مدى تأثيره بالمنهج البصري في أقيسته ؟ .

عني الرجل بهذا الأصل عناية عظيمة في كتابه البيان الذي يعدّ آخر ما صنّف وقد أودع فيه خلاصة علمه وعصارة فكره وذمّه ، ولهذه العناية مظاهر عدّة ، منها : أنه كان دائم الإشارة إلى ما خرج على القياس وبين وجه مخالفته القياس ، حُذّ مثلاً على ذلك قوله في ((الوجهة)) في قوله تعالى : (وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوَّلِيهَا) (٢٣٥) : ((الوجهة جاءت على خلاف القياس ، لأن القياس أن يقال ((وجهة)) ، كما يقال في ((عدد)) : ((عدة)) ، وفي ((وصل)) : ((صلة)) - بحذف الواو - إلا أنهم استعملوها استعمال الأسماء على خلاف القياس . ويجوز أن تكون الوجهة اسماً للمتوجّه إليه ، فلا يكون شاذاً على خلاف القياس . والذي أضيف إليه ((كل)) بمترلة للمفوظ به ، ولهذا لم يُجزّ جماعة من النحويين دخول الألف واللام عليه ؛ لأن الألف واللام والإضافة لا يجتمعان)) (٢٣٦) .

أما عن مجاري القياس عنده فهي متنوعة ، وذلك على النحو التالي :

— نراه يقوي قسراءة على أخرى تبعاً لقولها في القياس ؛ ففي توجيه ((المتين)) في قوله تعالى : (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) (٢٣٧) يقول : ((يقرأ : (المتين) بالرفع والجر؛ فالرفع على أنه صفة لـ(ذو)) ، والجر على أنه صفة للقوة ، وذكر لأنه تأنيث غير حقيقي . والرفع أشهر في القراءة وأقوى في القياس)) (٢٣٨)

— وكما يقوي قراءة على أخرى تَبَعًا لِقَوِّهَا فِي الْقِيَاسِ نَرَاهُ يُضَعَّفُ أُخْرَى مُعْتَمِدًا عَلَى الْقِيَاسِ؛ يَقُولُ ((وَقِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ بِكسْرِ الدَّالِ مِنْ)) ((الْحَمْدِ)) إِتْبَاعًا لِكسْرِ اللَّامِ مِنْ ((اللَّهِ))؛ كَقَوْلِهِمْ فِي ((مُتَيْنِ)) : ((مُتَيْنِ))؛ فَكَسَرَتِ الْمِيمُ إِتْبَاعًا لِكسْرِ التَّاءِ . وَقِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ بِضَمِّ اللَّامِ إِتْبَاعًا لِضَمِّ الدَّالِ، كَقَوْلِهِمْ ((مُتَيْنِ)) - بِضَمِّ التَّاءِ - إِتْبَاعًا لِضَمِّ الْمِيمِ فَكَسَرَتْهُمَا ضِعْفَتَانِ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلَتَانِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ إِذَا جَاءَ فِي الْأَفْظَانِ لَا يَعْتَدُّهُمَا، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا)) (٢٣٩) .

ويقول في موضع آخر وهو يوجهه ((حَسَنًا)) في قول الحق تبارك وتعالى: ((وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا)) (٢٤٠) ((وَمَنْ قَرَأَ: (حُسْبَانًا) - بِالْفِ مَمَالَةٍ - كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الْحَسَنِ، مُؤْتَنًا بِالْفِ التَّائِيثِ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ ضَعِيفَةٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ بَابَ ((فُعْلَى)) وَ((أَفْعَل)) لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَضَافًا أَوْ مَعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ . وَلَمْ يَوْجَدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا)) (٢٤١) .

— يَرْتَجِّحُ مَذْهَبًا عَلَى آخَرَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْقِيَاسِ؛ فَفِي تَوْجِيهِ ((وَلَاتٍ)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصِي)) (٢٤٢) : ((وَالتَّاءِ فِي)) ((وَلَاتٍ)) لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِمِثْلِ التَّاءِ فِي الْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَذَهَبْتُ . وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ، وَعَلَيْهِ خَطُّ الْمَصْحُفِ، وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بِمِثْلِ التَّاءِ فِي الْأِسْمِ نَحْوُ ضَارِبَةٌ وَذَاهِبَةٌ . وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا عِنْدَهُمْ بِالهَاءِ؛ وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْكَسَائِمِيِّ . وَالْأَقْيَسُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّ الْحَرْفَ إِلَى الْفِعْلِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْأِسْمِ . وَذَهَبَ أَبُو عَيْبِدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ إِلَى أَنَّ التَّاءَ تَتَلَقَّى — ((حِينَ)) . وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلَافِهِ)) (٢٤٣) .

— وَنَرَاهُ يُضَعَّفُ وَجْهًا مِنْ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي يَعْتَدُّهَا تَبَعًا لِضَعْفِهِ فِي الْقِيَاسِ؛ يَقُولُ فِي تَوْجِيهِ ((يَجْعَلُهُ)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((مَنْ يَهَيِّجْ قَهْرًا مُضَفَّرًا مَجْعَلُهُ حَطَامًا)) (٢٤٤) يَقُولُ: ((يَجْعَلُهُ - بِالرَّفْعِ - وَ قَرَأَ بِالنَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ نَصَبَهُ تَبَعًا لِمَا فِيهِ، فَفَتَحَ اللَّامَ لِأَنَّ الْعَيْنَ قَبْلَهُ مِفْتَوحَةٌ وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَلَيْسَ فِي تَوْجِيهِهَا قَوْلُ مَرَضٍ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ)) (٢٤٥) .

ويرى أن إِتْبَاعَ حَرَكَةِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ الْمَحْذُوفِ لِلْجَزْمِ الضَّعِيفِ فِي الْقِيَاسِ؛ مِثْلَ قِرَاءَةِ: ((لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)) (٢٤٦) .

خِلاصَةُ الْقَوْلِ فِي مَنْهَجِهِ فِي الْقِيَاسِ :

قلنا إن الرجل اعتدَّ بالقياسِ اعتدَادًا عَظِيمًا، وَكَانَ لَهُ فِيهِ مَنْهَجٌ هُوَ فِي مَجْمَلِهِ مَنْهَجُ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يَجِيزُ الْقِيَاسَ إِلَّا عَلَى الْأَعْمِّ الْأَغْلَبِ، وَلَهُ فِي الْقِيَاسِ أَصُولٌ عَامَةٌ يَرَاعِيهَا؛ فَهُوَ حِينَ يَفَاضِلُ بَيْنَ لُغَتَيْنِ يَخْتَارُ أَشْبَعَهُمَا وَأَقْرَبَهُمَا إِلَى الْقِيَاسِ، وَحِينَ يَفَاضِلُ بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ يَخْتَارُ الْأَقْرَبَ وَالْأَقْوَى فِي الْقِيَاسِ وَيَضَعِفُ الْأَضْعَفَ فِي الْقِيَاسِ . وَفِيمَا أَتَيْنَا بِهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا أَضْرَبْنَا عَنْهُ، وَبِاللَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ .

المبحث السابع: موقفه من العلة والتعليل:

ومما يُشار إليه هاهنا أن النحاة قد اهتموا بالعلة اهتماماً كبيراً ، فبحثوا وأوجدوا لكل ظاهرة يرونها أو يتحدثون عنها علة ، وكانت عليهم أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ، وكانت عليهم صنفين ؛ الأول : عله تُطَرِّدُ على كلام العرب وتَسَاق إلى قانون لغتهم . والآخر : علة تُظهِرُ حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم . والنوع الأول أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً ، وهي كثيرة ذكر السيوطي أربعاً وعشرين منها (٢٤٧) .

ونظراً لاهتمامهم بالعلة والتعليل صنفت كتب كثيرة تحمل عنوان العلة ؛ نذكر منها : العلل في النحو لقطرُب (ت : ٢٠٦هـ) ، وعلل النحو لابن كيسان (ت : ٣٢٠هـ) ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت : ٣٣٧هـ) وغير ذلك (٢٤٨) .

ولا يقل اهتمام أبي البركات بالعلة عن اهتمام النحويين المتقدمين ؛ فراه يتحدث عنها كثيراً في كتابه ((لَمَعُ الأَدَلَّة)) ؛ حيث تحدث عنها باعتبارها ركناً من أركان القياس ، وذلك في الفصل العاشر منه (٢٤٩) ، وتحدث عنها باعتبارها قسماً من أقسام القياس الثلاثة في الفصل الرابع عشر الذي جعله خاصاً بقياس العلة (٢٥٠) ، وعقد الفصل التاسع عشر لتعليل الحكم بعنتين فصاعداً (٢٥١) . وتحدث عنها في مواضع أخرى من الكتاب .

وفي كتابه موضوع الدراسة نجد اهتمامه بالعلة والتعليل واضحاً ، ونراه يعلل لكل ظاهرة يتعرض لها ، وهاك مثلاً يؤيد ذلك : يقول في إعراب قوله تعالى : (خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً) (٢٥٢) : ((إنما وحّد ((سمعهم)) ولم يجمعه كقلوبهم وأبصارهم لثلاثة أوجه : الأول : أن السمع مصدرٌ ، والمصدر اسم جنس يقع على القليل والكثير ولا يفتقر إلى التثنية والجمع . والثاني أن يقلر مضاف على لفظ الجمع ، والتقدير : على مواضع سمعهم ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . والثالث أن يكون اكتفى باللفظ المفرد لما أضافه الجمع ، لأن إضافته إلى الجمع يعلم بما أن المراد به الجمع . وهو كثير في كلامهم وأشعارهم ، قال الشاعر :

.....
 فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

أي : في خلوقكم . وقال الآخر :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا

.....

أي : في بعض بطونكم . وضعف سيويه هذا الوجه وزعم أن هنا إنما يجيء كثيراً في الشعر وليس كذلك ؛ لحيه كثيرا في كتاب الله تعالى : (لَا يَزِيدُ إِلَيْهِمْ طَرْفَهُمْ) (٢٥٣) ، وقال تعالى : (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ) (٢٥٤) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَانَ لِمِثْبَا فِي مَسْكِهِمْ آيَةٌ) (٢٥٥) (((٢٥٦)

وخذ مثلاً آخر لتعليلاته يبرز فيه بعض أنواع العلة ؛ نراه يعلل بناء ((إذا)) بثلاثة أوجه ذكرها في قوله : ((الأول أنها تضمنت معنى الحرف ، لأن كل ظرف لابد فيه من تقدير حرف وهو ((في)))) ألا ترى أنك إذا قلت : ((صُتُّ يوماً)) ، ((قُمْتُ ليلة)) أي : صُتُّ في يومٍ ، وقُمْتُ في ليلةٍ ، فلما لم يجزها هنا فيه تقدير ((في)) فكانه قد تضمن معنى الحرف ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا . والثاني : أنه لا يفيد مع كلمة واحدة كما أن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، والحرف مبني ، فكذا ما أشبهه . والثالث : أنه تضمن معنى حرف الشرط ، والاسم متى تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا)) (((٢٥٧) .

وعلل الرجل من النوع الأول ، تلك التي تطرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وهي أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً من علل النوع الثاني ، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها ما ذكره صاحبنا ونقله السيوطي فيما بعد ؛ ومن هذه العلل : علة سماع (٢٥٨) وعلة تخفيف (٢٥٩) وعلة تغليب (٢٦٠) وعلة حمل على المعنى (٢٦١) وعلة حمل على اللفظ (٢٦٢) وعلة حمل على الموضع (٢٦٣) وعلة حمل على النظر (٢٦٤) وعلة عدم السماع (٢٦٥) وعلة فرق (٢٦٦) وعلة عدم النظر (٢٦٧) وعلة حمل على النقيض (٢٦٨) وعلة تشبيهه (٢٦٩) وعلة كثرة استعمال (٢٧٠) وغير ذلك من العلل التي ذكرها في البيان .

وقد أخذ السيوطي (ت : ٩١١ هـ) علل أبي البركات ، كما ذكرنا ، وذكر منها أربعاً وعشرين علة في كتابه الاقتراح (٢٧١) .

وتما يلاحظ على منهج الرجل في العلة أنه كان يفاضل بين العلل إذا تعددت في المسألة الواحدة ويختار الراجح منها ، وإليك مثلاً يوضح هذه السمة المنهجية ، يقول : ((في حذف النون من ((يَكُّ)) وجهان؛ أحدهما : أنها حذفت لكثرة الاستعمال ، وإليه ذهب أكثر النحويين ، والثاني : أن تكون

حذفت تشبيها لها بنون الإعراب في نحو : يَضْرِبُونَ . وهو قول أبي العباس المرّاد . والوجه الأول
أوجه الوجهين (٢٧٢) . *****

وأخيراً- وقبل أن أختتم بحثي هذا - أود أن أشير إلى أن صاحبنا أبا البركات بصري المذهب في
النحو ؛ وذلك لأنه نَهَجَ نَهَجَ البصريين وسار على درهم واستشهد بشواهدهم واستدلّ بأدلتهم
وهذا واضح في جميع مصنفاته ، ومن أبرزها ((البيان)) ؛ يقول محقق الكتاب : ((المطلع على
كتب ابن الأنباريّ في النحو ، لا يدخله شكّ في انتماء الرجل إلى المذهب البصريّ ، ولسنا في مجال
مناقشة السبب في ذلك ، لأن ابن الأنباريّ حين يتكلّم عن أستاذه الشريف بن الشجري يسلسل
أساتذته السابقين ، وكل منهم بصري معروف ، فيقول : وكان الشريف بن الشجري أتقى من رأينا
من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا. من حدّاقهم وأكابرهم وتوفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة
وعنه أخذت علم العربية ، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن ابن عيسى
الرّبِيعيّ عن أبي عليّ الفارسيّ ، وأخذه أبو عليّ عن أبي بكر بن السّراج ، وأخذه ابن السّراج عن أبي
العباس المرّاد ، وأخذه المرّاد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الجُرُميّ ، وأخذه عن أبي الحسن الأخفش
وأخذ الأخفش عن سيويو ، وأخذه سيويو عن الخليل بن أحمد ، وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر
وأخذه عيسى بن عمر عن بن أبي إسحاق ، وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن عن عبسة
الفيل ، وأخذه عبسة الفيل عن أبي الأسود ، وأخذه أبو الأسود الدؤلي عن أمير المؤمنين عليه
السلام)) (٢٧٣) .

تم البحث بحمد الله وتوفيقه

الحواشي

- ١- ينظر : إنباه الرواة ١٧١/٢ ، و امرأة الجنان ٤٠٨/٣ .
- ٢- ينظر : دائرة معارف البستاني ٣٥١ /٢ .
- ٣- وهذا ما أجمعت عليه مصادر ترجمته ، إلا أن اليافعي أشار إلى أن ولادته كانت ببغداد (ينظر :
مرأة الجنان ٤٠٨/٣) .
- ٤- ينظر معجم البلدان ٣٦٧/١ ، ووفيات الأعيان ١٤٠/٣ .
- ٥- وقيل الثامن عشر . ينظر : طبقات ابن قاضي شهبه ٣٦٥ .
- ٦- ينظر : إنباه الرواة ١٧١/٢ ، ووفيات الأعيان ١٣٩/٣ .
- ٧- ينظر : إنباه الرواة ١٦٩/٢ ، ووفيات الأعيان ١٣٩/٣ ، وبغية الوعاة ٨٦/٢ .
- ٨- ينظر : المصادر السابقة .
- ٩- ينظر : العبر في خبر من غير ٢٣١/٤ ، وشنرات الذهب ٢٥٨-٢٥٩ /٤ . وينظر ترجمته في
البدایة والنهاية لابن كثير ٣١٠/١١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٨٤/٤ ، إنباه الرواة ١٦٩/٢
وفيات الأعيان ١٣٩/٣ ، فوات الوفيات ٢٩٢/٢-٢٩٣ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة
ص ١٣٣ ، بغية الوعاة ٨٦/٢-٨٨ ، دائرة معارف البستاني ٤/٢ ، أبو البركات الأنباري ودرسته
النحوية ١٩-٥٩ ، ابن الأنباري وجهوده النحوية ٦٤-١٣٨ .
- ١٠- وهي إحدى محافظات الجمهورية العراقية حالياً وقد زورها عام ١٩٨٢م .
- ١١- ينظر في ذلك بحث بعنوان : الأنباري من خلال كتابه الإنصاف ، للدكتور فوزي فيض الله ،
مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الرياض ، العدد الرابع سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، من ص ١٣٥-
٢٤٢ وينظر : كذلك حاشية رقم (٩) في ص ٦٥ في : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، للدكتور
جميل علوش .
- ١٢- الفاتحة : من الآية (٤) .
- ١٣- البيان : ٣٦/١-٣٧ .
- ١٤- ينظر مقدمة محقق الكتاب : ٢٠/١ .
- ١٥- البيان : ٢٩/١ .
- ١٦- ينظر : المصدر السابق ٣٤٤/٢ .
- ١٧- ينظر : السابق ٤٠٣/٢ .

- ١٨- ينظر : السابق ٤٥٣/٢ .
- ١٩- ينظر : السابق ٤٩٦ / ٢ .
- ٢٠- ينظر : السابق ٥٠٣/٢ .
- ٢١- ينظر : السابق ٤٩٨/٢ .
- ٢٢- ينظر : السابق ٥٠٨/٢ .
- ٢٣- ينظر : السابق ٥٢٥/٢ .
- ٢٤- ينظر : السابق ٥٣٨/٢ .
- ٢٥- ينظر : السابق ٥٤٣/٢ .
- ٢٦- ينظر : السابق ٥٤٤/٢ .
- ٢٧- ينظر : السابق ٥٤٥/٢ .
- ٢٨- ينظر : السابق ٥٢٢/٢ .
- ٢٩- ينظر : السابق ٨٦/٢ .
- ٣٠- ينظر : السابق ٣٢٨/٢ .
- ٣١- ينظر : السابق ٣٣٦/٢ .
- ٣٢- البقرة : من الآية (٢٢٢) .
- ٣٣- البيان : ١٥٤/١-١٥٥ .
- ٣٤- السابق : ١٦٧/١ ؛ في إعراب قوله تعالى : (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم) النساء : من الآية (١٢٧) .
- ٣٥- البقرة : من الآية (٢١٧) .
- ٣٦- البيان : ١٥١/١-١٥٢ .
- ٣٧- البقرة : من الآية (٧) .
- ٣٨- إبراهيم : من الآية (٤٣) .
- ٣٩- الأعراف : من الآية (١٥١) .
- ٤٠- سبأ : من الآية (١٥) .
- ٤١- البيان : ٥٢/١-٥٣ .
- ٤٢- ينظر : المصدر السابق ٤٧/١ .
- ٤٣- ينظر : السابق .

- ٤٤- ينظر : السابق ٤٧/١ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ١٦٣ .
- ٤٥- ينظر : السابق ١٥٦/١ ، ٢٧٩/٢ .
- ٤٦- ينظر : السابق ٦٦/٢ . وهو رأي البصريين ، ينظر : المسألة ٦٦ في الإنصاف ٢٧٩/٢ .
- ٤٧- ينظر : السابق ١٤٧/٢ .
- ٤٨- ينظر : السابق ١٩٠/١ .
- ٤٩- ينظر : السابق ١٤٤/١ ، ٢٥٣ ، ٣٢٨/٢ .
- ٥٠- ينظر : السابق ٢٦٨/١ .
- ٥١- ينظر : السابق ١٢/٢ .
- ٥٢- ينظر : السابق ٣٣/٢ ، ٣٤ .
- ٥٣- ينظر : السابق ٣٠٠/٢ .
- ٥٤- ينظر : السابق ٣٦٠/٢ .
- ٥٥- قلنا ((أشهر)) ولم نقل ((أول)) لأن ثمة كتباً صُنِّفَتْ في الخلاف بين المدرستين قبل الإنصاف ، منها : اختلاف النحويين لثعلب المتوفى ٢٩٢هـ ، والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كَيْسَانَ المتوفى ٣٣٠هـ ، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين للنحاس المتوفى ٣٣٨هـ ، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه المتوفى ٣٤٧هـ وكتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي المتوفى ٣٤٨هـ ، والخلاف بين النحويين للرماني المتوفى ٣٨٦هـ ، والخلاف بين سيويه والمبرد له أيضاً ، وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس المتوفى ٣٩٥هـ . وأيضاً صنفت كتب في الخلاف بعده ، منها : مسائل الخلاف في النحو لابن العربي الغرناطي المتوفى ٥٩٧هـ ، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للعسكري المتوفى ٦١٦هـ ، والإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز المتوفى ٦٨١هـ ، وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الشرحي الزبيدي المتوفى ٨٠٢هـ .
- ٥٦- البيان : ١٢٣/١ .
- ٥٧- السابق : ٣٧٧/١ - ٣٧٨ .
- ٥٨- السابق : ٥٩/١ .
- ٥٩- السابق : ١٢٣/١ .
- ٦٠- السابق : ٣٤/٢ .
- ٦١- البقرة : من الآية (٤٨) .

- ٦٢- غافر : من الآية (٤٨) . والنص من البيان ٨٠/١ .
- ٦٣- القمر : (٤٩) .
- ٦٤- البيان : ٤٠٦/٢ - ٤٠٧ .
- ٦٥- السابق : ٦٧/١ - ٦٨ .
- ٦٦- هو/ د . جميل علوش . ينظر : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص ٢٥٦ .
- ٦٧- البيان : ٣٢/١ . وينظر مسائل خلافية أخرى في الكتاب : ١ / ٣١ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٢٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٤٠٩ ، و ١١/٢ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ١٠١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٢٣٧ ، ٤٧٢ ، وغير ذلك .
- ٦٨- ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ٢٥٧ .
- ٦٩- البيان : ٥٣/١ - ٥٤ .
- ٧٠- المصدر السابق : ٧٨/١ .
- ٧١- السابق : ٣٤٨/١ .
- ٧٢- السابق : ١١٥/٢ .
- ٧٣- الفاتحة : من الآية (٧) . وينظر : البيان ٤١/١ .
- ٧٤- البقرة : من الآية (٧٥) . وينظر : البيان ٧٩/١ .
- ٧٥- البقرة : من الآية (١٣٥) . وينظر: البيان ١٢٤/١ .
- ٧٦- الأنعام : من الآية (٩٤) . وينظر : البيان ٣٣٢/١ .
- ٧٧- طه : من الآية (١٢٨) . وينظر: البيان ١٤٥/٢ .
- ٧٨- طه : من الآية (١٣١) . وينظر: البيان ١٥٥/٢ .
- ٧٩- الأعراف : من الآية (٤٤) . ينظر: البيان ٣٦٢/١ . ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا أن هذه المسائل وهي التي ذكرتها هاهنا قد ذكرها قبلي د/ جميل علوش في كتابه : ابن الأنباري وجهوده في النحو ، فله فضل السبق .
- ٨٠- ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه د . مهدي المخزومي ص ٢٣٩ .
- ٨١- برزت فكرة العامل في كتاب سيبويه بصورة واضحة ، وكثير من عنوانات موضوعات الكتاب تدل على ذلك ، ومما يدل على ذلك هذه العنوانات : باب ما يعمل فيه الفعل فيتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ٤٤/١ . وباب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجري الفعل ولم يتمكن

- تمكته ٧٢/١ . باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا على الفعل ٨٨/١ . وباب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ٢٣٥/١ وغير ذلك .
- ٨٢- ينظر : العامل النحوي ص ٦٥ ، وما بعدها .
- ٨٣- ينظر : الخصائص ١٠٩/١-١١٠ ، وينظر كذلك : شرح الكافية للرضي ١٢٥/١ .
- ٨٤- ينظر : شرح المفصل ٧١/١ ، وينظر كذلك : دراسات في الإعراب ص ٦٢ .
- ٨٥- ينظر - على سبيل المثال - الصفحات : ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٦ من الكتاب الثاني: ((في النحو العربي - نقد وتوجيه)) .
- ٨٦- ينظر : الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ص ٧٠ .
- ٨٧- ينظر : اللغة العربية - معناها ومبناها الصفحات : ١٨٩ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، واللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ . وينظر كذلك العامل النحوي ٨٤-٨٥ .
- ٨٨- ارجع في نظرية النظم إلى كتاب : دلالات الأعجاز .
- ٨٩- أسرار العربية : ص ١٩ .
- ٩٠- البقرة : من الآية : (٣٠) .
- ٩١- ينظر : البيان ٧٠/١ .
- ٩٢- البقرة : من الآية () .
- ٩٣- ينظر : البيان ١٠٦/١ .
- ٩٤- الفرقان : (٢٢) . وينظر : البيان ٢٠٣/٢ .
- ٩٥- البقرة : من الآية (٧٩) .
- ٩٦- ينظر : البيان ٩٩/١ .
- ٩٧- البقرة : من الآية (٢) . وينظر : البيان ٤٦/١ .
- ٩٨- البقرة : من الآية (٢٦) .
- ٩٩- ينظر : البيان ٦٧/١ .
- ١٠٠- البقرة : من الآية (٩١) . والنص في البيان ١٠٩/١ .
- ١٠١- البقرة : من الآية (٢٨) .
- ١٠٢- البيان : ٦٧/١ .
- ١٠٣- آل عمران : من الآية (٢٥) .
- ١٠٤- البيان : ١٩٧/١ .

- ١٠٥-المائدة: من الآية (٢)
- ١٠٦-البيان: ٢٨٣/١ وينظر كذلك ٢٥٧/٢، ٣٩٠
- ١٠٧-قالها البيان: ٢٣٩/٢
- ١٠٨-العنكبوت: من الآية (١٦)
- ١٠٩-ينظر: البيان ٢٤٢/٢
- ١١٠-العنكبوت: من الآية (٢٨)
- ١١١-ينظر: البيان ٢٤٤/٢
- ١١٢-الزمر: من الآية (٦٤)
- ١١٣-البيان: ٣٢٥/٢
- ١١٤-الكهف: من الآية (١٢)
- ١١٥-البيان: ١٠١/٢
- ١١٦-ينظر: المصدر السابق ٤٥٣/٢
- ١١٧-ينظر: المصدر السابق
- ١١٨-ينظر: المصدر السابق ٣٦٤/٢
- ١١٩-أل عمران: من الآية (١٤٦)
- ١٢٠-البيان: ٢٢٥/١
- ١٢١-البقرة: من الآية (٣٠)
- ١٢٢-البيان: ٧٠-٦٩/١
- ١٢٣-ينظر: السابق ٣٢٩/٢
- ١٢٤-ينظر: منهج الأنفخس الأوسط في الدرس النحوي ص ٢٠٣
- ١٢٥-ينظر: الأنصاف م ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٩٧، ٨٢، ٨٣ وغيرها
- ١٢٦-ينظر: المصدر السابق المسائل المذكورة وينظر البيان ١٣٤/١
- ١٢٧-لمع الأدلة ص ٨١-٨٢ • وذكر أمثلة لما شذ من كلامهم
- ١٢٨-الاقتراح ص ٤٨
- ١٢٩-لمع الأدلة ص ٨٣

- ١٣٠- في قوله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) ، وقوله تعالى -حكاية عن المنافقين يخاطبون به الكفار : (أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ، واستحوذَ : خرج على أصله -لمن قال حاذ يجوز لم يقل إلا استحاذ ، ومن قال :أحوذ فأخرجه على الأصل قال استحوذ . وينظر اللسان ٣/٣٨٢
- ١٣١- هود : من الآية (٥٤) .
- ١٣٢- الصافات: من الآية (٥٨ ، ٥٩) .
- ١٣٣- يونس : من الآية (٤٥) .
- ١٣٤- آل عمران : من الآية (١١٢) .
- ١٣٥- البيان : ١٩-١٨/٢ .
- ١٣٦- المطففين : الآيات (١٨، ١٩، ٢٠) .
- ١٣٧- المطففين : من الآية (٧) .
- ١٣٨- المطففين : من الآية (١٩، ٢٠) .
- ١٣٩- البيان : ٥٠/٢ .
- ١٤٠- البيان : ٨٨/١ .
- ١٤١- السابق : ٣٩/١ .
- ١٤٢- السابق : ٣٨/١ .
- ١٤٣- الكهف : من الآية (١٧) .
- ١٤٤- المائدة : (٧) . والنص في البيان : ٤١/١ .
- ١٤٥- السابق : ٤٢/١ .
- ١٤٦- السابق .
- ١٤٧- البقرة : من الآية (٢٨) .
- ١٤٨- البيان : ٦٧/١ .
- ١٤٩- السابق : ٨٤/١ .
- ٢٥٠- ينظر : السابق ٣٧/١ .
- ١٥١- إبراهيم : من الآية (٢٢) .
- ١٥٢- وهو محمد ابن المستنير المعروف بقُطْرِب المتوفى سنة (٢٠٦ هـ) .
- ١٥٣- ينظر : السابق ١/٣٠٠-٣٠١ ، ٢/١٤٤ .
- ١٥٤- البيان : ٣٠٢/١ .

- ١٥٥- يونس : من الآية (٩٨)
- ١٥٦- ينظر : البيان ٤٢١/١
- ١٥٧- السابق : ١٨٥/١
- ١٥٨- البقرة : من الآية (٢٣٢)
- ١٥٩- البقرة : من الآية (٢٣٢)
- ١٦٠- البيان : ١٥٨/١
- ١٦١- السابق : ٣٦/١
- ١٦٢- السابق : ٤٩/١
- ١٦٣- المصدر السابق : ٦٧/١
- ١٦٤- البيان : ١٤/٢
- ١٦٥- السابق
- ١٦٦- السابق : ١٤٥/٢
- ١٦٧- البيان : ٨٧/١
- ١٦٨- البيان : ٤٤/٢
- ١٦٩- ينظر: المصدر السابق
- ١٧٠- البيان : ٧٤/٢
- ١٧١- السابق : ١٦٨ / ٢ ، وثمة موضع أخري يكفي منها بالشاهد الشعري على إثبات القاعدة التحوية ينظر مثلاً : ١٣٢/١ ، ٢١٨ ، ٢٥٠ .
- ١٧٢- البقرة : من الآية (٢٥٤)
- ١٧٣- البيان : ١٦٨/١
- ١٧٤- البقرة : من الآية (٨٣)
- ١٧٥- البيان : ١٠٣/١
- ١٧٦- الفاتحة : (٤)
- ١٧٧- الفاتحة : (١)
- ١٧٨- البيان : ٣٦-٣٥/١
- ١٧٩- ينظر : البيان ١٩٢/١
- ١٨٠- ينظر : المصدر السابق ٢٠٦/١

- ١٨١- ينظر : السابق /١ ١٩٣ .
- ١٨٢- ينظر : السابق ١٦٤/٢ .
- ١٨٣- ينظر : السابق ٢٥/٢ .
- ١٨٤- ينظر : السابق ٢٠٨/١ .
- ١٨٥- ينظر : السابق ٣٤٣/١ .
- ١٨٦- ينظر : السابق ٣٤٨/١ .
- ١٨٧- ينظر : السابق ٢٥/٢ .
- ١٨٨- ينظر : السابق ٣٠/٢ .
- ١٨٩- ينظر : السابق ٣٠/٢ .
- ١٩٠- ينظر : السابق ٣٠/٢ .
- ١٩١- ينظر : السابق ١٦٦/٢ .
- ١٩٢- السابق : ١٢٤/١ .
- ١٩٣- البقرة : من الآية (١٣٢) .
- ١٩٤- النمل : من الآية (٤٩) .
- ١٩٥- البيان : ٢٢٤/٢ .
- ١٩٦- الشورى : من الآية (٣) .
- ١٩٧- النور : من الآية (٣٦-٣٧) .
- ١٩٨- البيان : ٣٤٤/٢ .
- ١٩٩- البقرة : من الآية (١٠٦) .
- ٢٠٠- البيان : ١١٧/١ .
- ٢٠١- البقرة : من الآية (١٦١) .
- ٢٠٢- البيان : ١٣١-١٣٠/١ .
- ٢٠٣- البقرة : من الآية (٢٥٤) .
- ٢٠٤- البيان : ١٦٨/١ .
- ٢٠٥- الكهف : من الآية (١٧) .
- ٢٠٦- الفاتحة : (٧) .
- ٢٠٧- البيان : ٤١/١ .

- ٢٠٨-الأعراف : من الآية (٢٠٥) .
- ٢٠٩-البيان : ٣٨٢/١ .
- ٢١٠-يس : من الآية (٥) .
- ٢١١-البيان : ٢ / ٢٩٠ .
- ٢١٢-النجم : من الآية (٥٠) .
- ٢١٣-البيان : ٤٠١/٢ .
- ٢١٤-المنافقون : من الآية (٨) .
- ٢١٥-البيان : ٤٤١/٢ .
- ٢١٦-غافر : من الآية (٧١) .
- ٢١٧-البيان : ٣٣٤/٢ .
- ٢١٨-الأنعام : من الآية (١٣٧) .
- ٢١٩-البيان : ٣٤٣-٣٤٢/١ .
- ٢٢٠-الأعراف : من الآية (١٠) .
- ٢٢١-البيان : ٣٥٥/١ .
- ٢٢٢-سيبويه والقراءات : ص ٨٧ .
- ٢٢٣-معاني القرآن للاخفش ص ٢٩٣ .
- ٢٢٤-سيبويه والقراءات ص ٨٩ .
- ٢٢٥-السابق .
- ٢٢٦-ينظر إنباه الرواه : ٢٦٧/٢ .
- ٢٢٧-ينظر في أصول النحو سعيد الأفغاني ص ٧٨ .
- ٢٢٨-ينظر الاقتراح ص ٤٧ .
- ٢٢٩-ينظر في أصول النحو ص ٨٣ .
- ٢٣٠-قال ذلك لتلميذه في حلب سنة (٣٤٦هـ -) . كما جاء في الخصائص ٨٨/٢ .
- ٢٣١-ينظر : الخصائص ١٨٩/١ .
- ٢٣٢-ينظر مقدمة الاقتراح ، وفي أصول النحو ١٠١-١٠٢ .
- ٢٣٣-لمع الأدلة ص ٩٣ .
- ٢٣٤-السابق : ٩٥-١٠٠ .

- ٢٣٥-البقرة . من الآية (١٤٨) .
- ٢٣٦-البيان : ١/١٢٨ ، وإذْأُردتِ الوقوف على مزيد من أدلة اعتداده فارجع إلى المواضع التالية في الكتاب : ١/١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢٧٢، ٣٥١، ٣٦٨، ٣٨٤، ٣٩٠/٢، ٣٣٢/٣، ١٤٤، ٢٦، ٢٤٧، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٥، ٣٨٧، ٤٢٠ .
- ٢٣٧-الذاريات : من الآية (١٤٨) .
- ٢٣٨-البيان : ٢/٣٩٣ .
- ٢٣٩-السابق : ١/٣٤-٣٥ .
- ٢٤٠-البقرة : من الآية (٨٣) .
- ٢٤١-البيان : ١/١٠٣ . وينظر ما قاله في قراءة ابن عامر لقوله تعالى : (وَكذلكَ زَيْنَ لَكثيرٍ منَ المشركينَ قَتَلُوا أولادَهُم شركائِهِم) في ١/٣٤٢-٣٤٣ .
- ٢٤٢-ص : من الآية (٣) .
- ٢٤٣-البيان : ٢/٣١٢ وينظر ما قاله في ((خطايا)) في البقرة (٥٨) في البيان ١/٨٤-٨٥ .
- ٢٤٤-الرمز : من الآية (٢١) .
- ٢٤٤-البيان : ٢/٣٢٣ .
- ٢٤٦-طه : من الآية (٧٧) . ينظر البيان ١/٤٣ .
- ٢٤٧-ينظر : الأفتراح ص٥٦ ، وينظر كذلك في أصول النحو ص١١٣ .
- ٢٤٨-ينظر : في أصول النحو ص١١٧ .
- ٢٤٩-المصدر السابق : ص٩٣ .
- ٢٥٠-ينظر المصدر السابق ص١٠٥ ، ونصّ على أن قياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة
- ٢٥١-ينظر : المصدر السابق ص١١٧ .
- ٢٥٢-البقرة : (٧) .
- ٢٥٣-إبراهيم : من الآية (٤٣) .
- ٢٥٤-الأعراف : من الآية (١٥٧) .
- ٢٥٥-سبأ : من الآية (١٥) .
- ٢٥٦-البيان :
- ٢٥٧-السابق : ١/٥٦ . وينظر ما قاله في تحليل بناء ((الآية .
- ٢٥٨-ينظر : السابق ١/٥٢ ، ٣٣٧ ، ١٦٦/٢ .

- ٢٥٩- ينظر : السابق/١، ٥٨، ١٢٧، ٤١١، و٥١/٢، ٣٤٢ .
- ٢٦٠- ينظر : السابق/١، ١٥٧ .
- ٢٦١- ينظر : السابق/١، ٢٠٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٣١٧، ٣٨٦، ٤١٣، و٢٠/٢، ١٨٨، ٢٥١ .
- ٢٦٢- ينظر : السابق/١، ١٤٦، ٣١٧، ٤١٣، و٥٣/٢ .
- ٢٦٣- ينظر : السابق/٢، ٥٣ .
- ٢٦٤- ينظر : السابق/٢، ١٠٢، ١٣١ .
- ٢٦٥- ينظر : السابق/٢، ٢٢٢ .
- ٢٦٦- ينظر : السابق/٢، ٢٣٢ .
- ٢٦٧- ينظر : السابق/٢، ١٢٢ .
- ٢٦٨- ينظر : السابق/٢، ١٣١ .
- ٢٦٩- ينظر : السابق/٢، ٣٣٠، ٣٥٩/١ .
- ٢٧٠- ينظر : السابق/٢، ٣٣٠ .
- ٢٧١- ص ٥٦٠ .
- ٢٧٢- البيان : ٣٣٠/٢ .
- ٢٧٣- مقدمة تحقيق البيان : ٩/١ ، نقلاً عن نزهة الألباء .

صدر كتاب البيان عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، في مجلدين ، بتحقيق د .
 طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا ، وقع المجلد الأول في (٤٣١) ص والثاني في (٥٧٦) ص .

المصادر والمراجع

- الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت : ٢١٥هـ) :
معاني القرآن : تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ١٤٠١هـ .
- الأزهري ، الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاني (ت : ٩٠٥هـ) :
شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١ هـ)
تحقيق د. البدرائي زهران ، دار المعارف ، مصر ، ط٠ أولى د٠ ت .
-الأفغاني ، سعيد :
في أصول النحو : مطبعة جامعة دمشق ، ط٠ ثالثة ١٣٨٣هـ -١٩٦٤م .
- أمين الورد ، عبد الأمير بن محمد :
منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت
ومكتبة دار التربية ببغداد ، ط٠ أولى ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت : ٥٧٧هـ) :
- أسرار العربية : تحقيق محمد هجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق
١٣٧٧هـ -١٩٥٧م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : تحقيق الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت د٠ ت .
- لمع الأدلة- في أصول النحو : تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية
١٣٧٧هـ -١٩٥٧م .
- مثنى الفوائد : تحقيق د. حاتم الضامن ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٠ أولى
١٤١٠هـ -١٩٩٠م .
- الأنصاري ، أحمد مكي (دكتور) :
-سبويه والقراءات -دراسة تحليلية معيارية : دار المعارف ، مصر ، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م
-البستاني ، بطرس :
-دائرة معارف البستاني ، مطبعة المعارف ، بيروت ١٨٧٧م .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت : ٣٩٢هـ)
-الخصائص : تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت د٠ ت .

-حسان ، تمام (دكتور) :

• -اللغة بين المعيارية والوصفية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٨ م

• -اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م

-ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت : ٦٨١هـ) :

-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت

• د. ت

-الرضي ، محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت : ٦٨٦هـ) :

• -شرح الكافية دار الكتب العلمية بيروت لبنان د. ت

-الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت : ٨٠٢هـ) :

-اتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب

• ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط. أولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ م

-الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن (ت : ٣٤٠هـ) :

-الإيضاح في علل النحو : تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط. خامسة

• ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م

-الزنجشيري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت : ٥٣٨هـ) :

• -المفصل في علم العربية : دار الجيل ، بيروت ١٩٤٨هـ

-السامرائي ، فاضل صالح (دكتور) :

• -أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية : دار الرسالة ، بغداد ، ط. أولى

• ١٣٩٥هـ-١٩٧٥ م

-السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (٧٧١هـ) :

• -طبقات الشافعية الكبرى : للطبعة الحسينية بمصر ، ط. أولى د. ت

-سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠هـ) :

• -الكتاب : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط. أولى د. ت

-السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : ٩١١هـ)

• -الاقتراح في علم أصول النحو : تحقيق د. أحمد محمد قاسم (د. بيانات عن الطبع

• والنشر)

• -بغية الوعاة : دار الفكر ، ط. ثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩ م

- الشتري ، أبو بكر محمد بن عبد الملك (ت : ٥٤٩هـ) :
- تلفيح الألباب في عوامل الإعراب : تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني ، جدة ، السعودية ، ط.أولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م
- علوش ، جميل (دكتور) :
- ابن الأنباري وجهوده في النحو : الدار العربية للكتاب ، ليبيا ١٩٨١م .
- ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ)
- شذرات الذهب : دار المسيرة ، بيروت ، ط.ثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- عمامرة ، خليل بن أحمد (دكتور) :
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي (يخلو من بيانات عن الطباعة والنشر)
- الفضلي ، عبد الهادي :
- دراسات في الإعراب : تهامة ، السعودية ، ١٩٨٤م .
- الفدروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ) :
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : تحقيق محمد المصري ، مشورات مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، ط.أولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- فيض الله ، عوري (دكتور) :
- الأنباري من خلال كتابه الإعراب . نشر بمجلة كلية اللغة العربية-جامعة الرياض العدد الرابع ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- التمطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت . ٦٢٤هـ) :
- إسراء الزراه على أبناء النحاة : تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ط.أولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- الكبي ، محمد بن شاكر (٧٦٤هـ) :
- نوازل النيات والذيل عليها : تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت د.ت .
- المخزومي ، مهدي (دكتور) :
- الخليل بن أحمد الفراهيدي -أعداله ومنهجه : مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٠م .
- في النحو العربي -نقد وتوجيه : المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٤م

